

## من قضايا النحو العربي عند عبد القاهر الجرجاني

د. أحمد بن عبدالرحمن بالخير \*

<https://doi.org/10.35682/jjall.v18i1.66>

تاريخ قبول البحث: 2021/ 7/4م

تاريخ تقديم البحث: 2020/ 7/14م

### ملخص

يتناول هذا البحث بعض قضايا النحو العربي عند عبد القاهر الجرجاني من خلال مؤلفاته كدلائل الإعجاز، والجمل في النحو، وشرح الجمل في النحو، والعوامل النحوية، والمقتصد في شرح الإيضاح؛ إذ تدور فكرته الرئيسية حول بيان بعض جهود عبد القاهر الجرجاني في تخليص النحو العربي من أخلاط الفلسفة والمنطق، والعودة به إلى حياض البلاغة العربية الخالصة خصوصاً وهو يناقش مسألة الإعجاز في القرآن الكريم. ويهدف البحث إلى إظهار مدى مقدرة عبد القاهر في مزج علمي البلاغة والنحو كأنهما علم واحد لا غنى لأحدهما عن الآخر، إذ إنه يولي المعنى اهتمامه الأول ويعطيه الأهمية الأكبر في الجملة دون اغفال تام لقواعد النحو النظرية.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد تناولت فيه الحديث عن حياة عبد القاهر الجرجاني، وثلاثة مباحث وخاتمة. أما المبحث الأول فتحدثت عن القياس، وأما المبحث الثاني فتناولت التعليل، وأما الثالث فاقترتصر على العامل. وقد توصلت البحث إلى نتائج أحسبها مهمة في هذا الميدان إذ اتسم الجرجاني في منهجه النحوي بأنه تجاوز مسألة الطلاقة اللغوية أو الحكم بالصحة والفساد على التراكيب اللغوية كما فعل النحاة إلى البحث عن أسرار وجماليات وتدقيق تلك التراكيب. كما توصلت البحث إلى أن عبد القاهر كان يلجأ في تعليل بعض الظواهر والأحكام النحوية وفق مبادئ نفسية حيث استطاع أن يجمع في تعليقه بين الجانبين العملي العقلي من ناحية والبلاغي الذوقي من ناحية أخرى.

**الكلمات الدالة:** قضايا، النحو العربي، القياس، التعليل، العامل.

\* قسم اللغة العربية، جامعة ظفار، سلطنة عمان.

\* حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

## Some issues of Arabic grammar according to ‘Abd al- Qāhir al-Jurjānī

Dr. Ahmed Abdullrahman Balkhair\*

balkher1971@gmail.com

### Abstract

This study deals with some issues of Arabic grammar according to ‘Abd al- Qāhir al-Jurjānī through some of his books such as *Dlā`il al-I`jāz*, *al-Jumal fī al-Naḥw*, *Sharḥ al-Jumal fī al-Naḥw*, *al-‘Āwāmil al-Naḥwiyya*, and *al-Muqṭṣid fī Sharḥ Risālt al-Īdāḥ*. The main idea of the study revolves around explaining some of ‘Abd al- Qāhir al-Jurjānī's efforts in ridding Arabic grammar of the mixture of philosophy and logic and returning it to the realm of pure Arabic rhetoric, especially as he discusses the issue of inimitability in the Holy Qur'ān.

The research aims to show the extent of ‘Abd al- Qāhir's ability to mix the sciences of rhetoric and grammar as if they are one science that is indispensable to one over the other. He gives meaning his first attention and gives it the greatest importance in the sentence without completely ignoring the rules of syntax.

The study is divided into a preface that deals with the life of ‘Abd al- Qāhir al-Jurjānī, three sections and a conclusion. As for the first section, it talks about analogy. The second section deals with argumentation. The third section is limited to the governor.

The research has reached results that I consider important in this field. al-Jurjani is characterized in his grammatical approach by transcending the issue of linguistic fluency or judging correctness and incorrectness over linguistic structures to search for secrets and aesthetics and taste those structures. The research has also found that ‘Abd al-Qāhir resorted to explaining some grammatical phenomena and judgments according to psychological principles, as he was able to combine in his reasoning between the practical and mental aspects on the one hand and the rhetorical and tasteful ones on the other hand.

**Keywords:** issues, Arabic grammar, analogy, argumentation, governor.

---

\* Department of Arabic Language, Dhofar University, Sultanate of Oman

**تمهيد:**

نشأ الدرس النحوي استجابة لداعي صون كتاب الله، عز وجل، من الخطأ واللحن الذي بدا فاشياً في ألسن العامة، بل حتى الخاصة ممن يقرأون كتاب الله ويتعبدون به، وما فتئت هذه النشأة أن تحولت إلى بحث علمي متخصص، كثر فيه الصناعات وتعددت فيه وجوه التأثير، لاسيما بعد مخالطة النحاة للمناطق والمتكلمين وأصحاب الجدل الذي أصبح سمة العلم أيام ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وإذا كان النحو العربي يدين بالفضل للخليل وسيبويه اللذين كان لهما فضل البدء والتقعيد الأول، فإنه مدين لرجل مثل عبد القاهر الجرجاني، حينما استطاع بنظره الثاقب، وذوقه العربي السليم، أن يخلصه من أخلاط الفلسفة والمنطق، ويعود به إلى حياض البلاغة العربية الخالصة خصوصاً وهو يناقش مسألة الإعجاز في القرآن العظيم، فكتاب الله معجز بنظمه، والنظم عنده ليس إلا توجي معاني النحو وعلاقاته بين أجزاء التعبير، وبهذا المعنى أصبح النحو يتميز به عند الجرجاني في حين أن النحو، عند متقدميه يبحث في مجال الصحة والخطأ، وسلامة القاعدة في التركيب، فقد أعطى عبد القاهر الجرجاني، للنحو العربي مفهوماً جديداً لم يكن ليعرف معرفة حقّة لولاه. فإذا هو يهتدى في أصباغ المعاني وجماليات التعبير، بعد أن كان قاعدة منطقية جامدة جمود الصخر الأصم، لا يبغى أصحابها عنها حولاً، وإذا عبد القاهر يغدو علماً في سماء الدرس النحوي، يتناول النحاة والبلاغيين والنقاد كتبه بالبحث والدراسة، لاسيما كتابيه أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز.

**عبد القاهر الجرجاني ... سيرة حياة:**

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الإمام النحوي اللغوي المشهور الفقيه الشافعي، المتكلم الأشعري، الفارسي الأصل جرجاني الدار<sup>(1)</sup>. لم يذكر المؤرخون سنة مولده، ولم يتحدثوا عن عمره. لقد اغترف عبد القاهر الجرجاني علمه الزاخر على يد أستاذين كبيرين من أعلام النحو هما:

1- أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث النحوي الفارسي نزيل جرجان<sup>(2)</sup>، وأخذ أبو الحسين علم العربية عن خاله الشيخ أبي علي الفارسي صاحب كتاب (الإيضاح) حيث قرأ هذا الكتاب لتلميذه

(1) انظر: كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت 577 هـ/1181م)، نزّهة الألباء في طبقات الأديباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط 3، مكتبة المنار، الأردن، 1985، ص 264؛ القفطي، علي ابن يوسف جمال الدين أبو الحسن (ت 646 هـ/1248م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ج 2، ص 188-189؛ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ/1374م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط 11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001، ج 18، ص 432.

(2) انظر: كمال الدين الأنباري، نزّهة الألباء، ص 264؛ القفطي، إنباه الرواة، ج 2، ص 188-189؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 18، ص 432.

عبد القاهر، لذلك فقد عني عبد القاهر بهذا الكتاب عناية فائقة فوضع عليه شرحاً بلغ زهاء ثلاثين مجلداً، وسماه (المغني) ثم اختصر هذا الشرح في كتاب صغير سماه (المقتصد) في نحو ثلاثة مجلدات. ولأبي الحسين تصانيف متعددة منها: كتاب الهجاء، وكتاب الشعر، وقد توفي في مدينة جرجان سنة إحدى وعشرين وأربعمائة<sup>(1)</sup>.

2- أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة<sup>(2)</sup>. كان أديباً أريباً كاملاً اغترف عبد القاهر من علمه وبحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخخ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه. ولأبي الحسن تصانيف منها كتابه الشهير الوساطة بين المتبني وخصومه<sup>(3)</sup>.

تتلذذ على عبد القاهر الجرجاني مجموعة من العلماء نذكر منهم: أبا نصر أحمد بن إبراهيم ابن محمد الشجري، وأحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير النحوي، وأبا زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الخطيب التبريزي، وأبا الحسن علي بن أبي زيد بن محمد بن علي الفصيح، وأبا المظفر محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد الأبيوردي. أتحف عبد القاهر الجرجاني المكتبة العربية بالعديد من مؤلفاته النحوية التي كان لها أثر بارز في إثراء علم النحو، والصرف والبلاغة وعلم البيان وعلم المعاني وغيرها.

وسنقتصر هنا على أشهر مؤلفاته النحوية وهي تشمل كلاً مما يأتي:

### 1- المغني:

يعد كتاب المغني من أهم مؤلفات الإمام عبد القاهر النحوية؛ لأنه شرح مبسوط لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، شرحه في زهاء ثلاثين مجلداً وهو من كتبه المفقودة.

### 2- المقتصد:

هو أحد مؤلفات عبد القاهر الجرجاني النحوية، وقد جعله شرحاً ملخصاً لكتابه (المغني) في ثلاثة مجلدات، هذا كما ورد في معظم كتب التراجم<sup>(4)</sup>، بخلاف ما ذهب إليه صاحب كتاب كشف الظنون من أنه في مجلد واحد<sup>(1)</sup>، وقد قرأه عليه أبو نصر أحمد بن إبراهيم الشجري أحد تلاميذه.

(1) الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت622هـ/1225م)، معجم الأندباء، ط 3، دار الفكر، 1980، ج 18، ص 186.

(2) الحموي، معجم الأندباء، ج 14، ص 14.

(3) الحموي، معجم الأندباء، ج 14، ص 16.

(4) انظر: كمال الدين الأنباري، نزهة الأندباء، ص 264؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 18، ص 433؛ الزركلي، خير الدين بن محمود (ت1396هـ/1976م)، الأعلام، ط 5، دار العلم للملايين، بيروت، 1980، ج 4، ص 49.

### 3- التكملة:

هو كتاب أراد به عبد القاهر الجرجاني أن يضيف مسائل لم يذكرها صاحب الإيضاح، ولعله أوردها مختصرة؛ لأنه لم يذكر هذا الكتاب إلا القفطي فيقول معقّباً عليه: "لم يقصر بنسبته إلى ما عهد فيه فلو شاء لأطال" (2).

### 4- الإيجاز:

هو شرح مختصر لكتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي وقد أورده صاحب كشف الظنون وذكر أن أوله هو: "الحمد لله الذي تظاهرت علينا آلاؤه ... " وقد اهتم بشرح هذا الكتاب عالم من أئمة النحو، هو الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة، حيث شرح هذا المختصر في كتاب له سماه المكتفى للمبتدئ (3).

### 5- الجمل في النحو:

هو كتاب مختصر يقال له الجرجانية وكان القصد من هذا الكتاب تعليم المبتدئين النحو وهو ما صرح به الجرجاني في مقدمة الكتاب حين قال: "هذه جمل رتبها ترتيباً قريب المتناول، وضمنتها جميع العوامل، تهذب المبتدئ وفهمه وتعرفه سمت الإعراب ورسمه، وتقيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة". ويقع هذا الكتاب في خمسة فصول هي: الأول في المقدمات، والثاني في عوامل الأفعال، والثالث في عوامل الحروف، والرابع في عوامل الأسماء، والخامس في أشياء منفردة (4).

### 6- شرح الجمل في النحو أو كتاب التلخيص:

وهو شرح لكتاب الجمل السابق ذكره وقد أشار إليه القفطي بقوله: "وله شرح كتاب العوامل سماه الجمل ثم صنف شرحه فجرى على عادته في الإيجاز" (5).

### 7- العوامل المائة في النحو (6):

(1) انظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت1068هـ/1657م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ج1، ص212.

(2) القفطي، إنباه الرواة، ج2، ص188.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص212.

(4) انظر: كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء، ص265؛ القفطي، إنباه الرواة، ج2، ص189؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص433؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص49، وقد طبع كتاب الجمل في النحو بتحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.

(5) القفطي، إنباه الرواة، ج2، ص189.

(6) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص433؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت911هـ/1505م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت.)، ج2، ص106.

هو كتاب صغير متداول ومشهور، وقد لقي حظاً كبيراً من العناية، حيث نظم وشرح مراراً، وترجم إلى التركية ونظم بها وشرح بها كذلك، وكذلك لقي عناية من أبناء الفارسية، وله شروح كثيرة.

### 8- التذكرة:

هو كتاب يحوي مسائل منثورة غير معروفة لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مادتها ولكن القفطي يعلق عليها بقوله: "ولعبد القاهر مسائل منثورة أثبتتها في مجلد هو كالتذكرة له، ولم يستوف القول حق الاستيفاء في المسائل التي سطرها، ومع هذا كله، فإن كلامه وغوصه على جواهر هذا النوع يدل على تبحره وكثرة اطلاعه"<sup>(1)</sup>.

9- التتمة: قد ذكره الزركلي في كتابه (الأعلام) وعده ضمن مؤلفاته النحوية<sup>(2)</sup>.

### 10- دلائل الإعجاز<sup>(3)</sup>:

وهو كتاب مشهور ومطبوع ومتداول ممزوج به النحو بعلم البلاغة، لكونه اشتمل على مجموعة من المسائل النحوية التي عالجها عبد القاهر الجرجاني بإسهاب في دأبه الحثيث إلى إثبات نظرية النظم التي طالما نادى بها، ودافع عنها بكل ما أوتي من استدلال عقلي ومنطقي قائم على القياس والاستنتاج. وكانت وفاة عبد القاهر الجرجاني في مدينة جرجان سنة إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة، وقيل أنه توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة للهجرة<sup>(4)</sup>، والراجح في كتب التراجم أنه توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة<sup>(5)</sup>.

### المبحث الأول: القياس:

القياس لغةً: التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً: أي قدرته<sup>(6)</sup>. والقياس كما يراه أرسطو هو "الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنه بالضرورة شيء آخر"<sup>(1)</sup>.

(1) القفطي، إنباه الرواة، ج 2، ص 189.

(2) الزركلي، الأعلام، ج 4، ص 49.

(3) انظر: الزركلي، الأعلام، ج 4، ص 49؛ حاجي خليفة، كشف الظنون، ج 1، ص 759.

(4) انظر: السبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت 756هـ/1355م)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت.)، ج 5، ص 150؛ السيوطي، بغية الوعاة، ج 2، ص 106.

(5) انظر: القفطي، إنباه الرواة، ج 2، ص 189؛ ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن الأمير سيف الدين (ت 874هـ/1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ت.)، ج 5، ص 108؛ الزركلي، الأعلام، ج 4، ص 48، كحالة، عمر رضا (ت 1408هـ/1987م)، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1975، ج 5، ص 310.

(6) انظر: كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن (ت 577هـ/1181م)، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ط 2، دار الفكر، دمشق، 1971، ص 93.

وأما القياس في عرف علماء النحو فهو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"<sup>(2)</sup>. ويعرفه أبو علي الفارسي بقوله: "إنه علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"<sup>(3)</sup>. لقد ارتبط القياس في نظر النحاة بالعقل والتفكير، لكونه أداة لصوغ قوانين اللغة التي تسيّر عليها، حيث انبثقت جذور هذا العلم في بدايته عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي يعد "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان مائلاً إلى القياس في النحو"<sup>(4)</sup>. وسار على هذا النهج الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي "جمع بين السماع والقياس، فكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصه دوماً على ما يخالفه"<sup>(5)</sup>. وقد اعتمد النحاة وخاصة البصريين منهم على الكثير الغالب من كلام العرب في قياسهم فلم يحفلوا بالشاذ والقليل ولذلك كانوا أصح قياساً، وكانت قواعدهم أكثر انضباطاً حيث استعملوا ما استعملته العرب وأجازوا ما أجازته<sup>(6)</sup>، رغبةً في اطراد القواعد وضبط الأقيسة .

فقد كان سيبويه يرد الرأي النحوي؛ لأنه غير مسموع ولا نظير له في كلام العرب وإن كان لشيخ من شيوخه، وفي ذلك يقول: "وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: (اضربان زيدا)، و(اضربان زيدا) فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها"<sup>(7)</sup>.

ولقد تبلور منهج القياس في النحو العربي علي يدي أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، فكان أبو علي الفارسي يقول: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة

- (1) محمد، عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989، ص67.
- (2) كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن (ت577هـ/1181م)، الإعراب في جمل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دمشق، 1957، ص45.
- (3) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ/987م)، التكملة، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص181.
- (4) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت379هـ/989م)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1973، ص31.
- (5) ضيف، شوقي (ت1426هـ/2005م)، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة، (د.ت.)، ص53.
- (6) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ/796م)، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977، ج2، ص402.
- (7) سيبويه، الكتاب، ج3، ص527.

قياسية"<sup>(1)</sup>. ويمضي ابن جني على نهج أستاذه، فيقول: "إن مسألة واحدة في القياس أنبل من كتاب لغة عند عيون الناس"<sup>(2)</sup>.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد كان أكثر ميلاً لمذهب البصريين، ويدعوهم بأصحابه في نحو قوله: "فهذا قول أصحابنا"<sup>(3)</sup>. فهو يجعل الكثير مقياساً أو معياراً يعرف به القياس، نحو قوله: في التابع في أجمعون وأكتعون، قائلًا: "وإذا قالوا: أجمعون أكتعون؛ كان الأكثر في أكتعون أن يكون تبعاً لأجمعون، كمثل قولهم: حسنٌ بسنٌ، وجائعٌ نائعٌ"<sup>(4)</sup>. كما أنه لم يجز القياس على القليل الشاذ أو على ما لا نظير له، فمن ذلك عدم حذف الضمير الراجع إذا جاء مجروراً إلا في القليل، فيقول: "فإن كان ضميراً مجروراً لم يحذف إلا في القليل لو قلت: جاءني الذي مررت تريد به، لم يجز؛ لأنه إنما جاء في أبيات شاذة منها قوله:

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءٍ قَيْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا نَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ<sup>(5)</sup>

المعنى: لا ندري بما هو قابض عليه، ثم حذف عليه، وهو شاذ لا يقاس عليه"<sup>(6)</sup>.

ولقد نص عبد القاهر الجرجاني في موضع آخر على ضرورة التمسك بالقياس حيث يقول في ذلك: "ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة"<sup>(7)</sup>.

وقد استعمل عبد القاهر الجرجاني عدداً من الألفاظ المرادفة في معناها للقياس كما يأتي:

- الأصل: فمن ذلك قول عبد القاهر الجرجاني في شرح الجمل: "وإن كانت الحركة ضمة بدل منها الكسرة لتتقلب الواو ياء، كقولهم في جمع دلو أدلي، والأصل أدلٍ مثل أكلب في كلب، وليس كمثل أفعال بكسر العين كما هو لفظ أدلي أصل في أمثلة التفسير وحكم الياء إذا كان في آخر الاسم أنه إذا كان ما

(1) الحموي، معجم الأدياء، ج7، ص 254.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ/1002م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، (د.ت.)، ج2، ص88.

(3) يقصد بهم البصريين، انظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 2009، ج2، ص375.

(4) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، شرح الجمل في النحو، تحقيق خليل عبد القادر عيسى، ط10، دار بن حزم، بيروت، 2011، ص274.

(5) هذا البيت من البحر الطويل وهو لقيس بن جروة الطائي، انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت745هـ/1344م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، راجعه رمضان عبدالنواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، ج2، ص1012.

(6) انظر: الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص266.

(7) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص391.



قبلها متحركاً لم تكن الحركة إلا الكسرة<sup>(1)</sup>. ويقول في موضع آخر "الأصل في الأسماء أن لا يكون لها عمل؛ لأن الجر الذي يقع بالإضافة لا يكون إلا مع إرادة معنى حرف جر كإرادتك معنى اللام في قولك: غلام زيد، ومعنى من في قولك: خاتم فضة، وباب ساج"<sup>(2)</sup>.

ونحيل فيما يأتي إلى ورود هذا المصطلح عند عبد القاهر الجرجاني في أكثر من موضع في مؤلفاته النحوية<sup>(3)</sup>.

- المستمر: ففي حديثه حول حذف (ما و لا) مع الفعل المضارع يقول: "وقد يحذف ما ولا مع الفعل المضارع ويراد، فيقال: والله يخرج زيد، ويراد: ما خرج أو لا يخرج قال الله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذُكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾"<sup>(4)</sup> والمعنى والله أعلم: لا تفتأ وهذا الحذف شائع مستمر"<sup>(5)</sup>. فمصطلح (مستمر) يشير إلى القياس والاطراد في مثل هذا الباب. وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى هذا المصطلح في أكثر من موضع في مؤلفاته النحوية<sup>(6)</sup>.

- المطرد: وهذا واضح في قوله: "كل اسم كان مؤنثاً من غير أن يكون فيه علامة التأنيث؛ كان في تقدير التاء بدلالة ردهم لها في التصغير كقولهم: (أريضة ودلية) يطرد ذلك في كل ما كان على ثلاثة أحرف"، ويقول في موضع آخر أن (سوى) تأتي ظرفاً وتستعمل على الاطراد: "فإذا قلت: جاءني القوم سوى زيد فكأنك قلت: جاءني القوم مكان زيد ويدل على ذلك أن الصلة تستقل به كقولك: جاءني من سواء وأخذت ما سواء مستعمل ذلك على الاطراد"<sup>(7)</sup>.

### أنواع القياس عند الجرجاني:

القياس عند عبد القاهر الجرجاني على نوعين، هما:

#### أ- قياس الطرد:

(1) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 135-136.

(2) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 144.

(3) انظر: الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 175، 189، 221، 224، 266، 299؛ الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج 1، ص 133، 134، 145، 161، 169، 174، 260، 377، 401، 479، 489، 498؛ ج 2، ص 46، 61، 62، 95، 105، 123، 196؛ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، دلائل الإعجاز، تعليق وقراءة محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، جدة، 1992، ص 164، 218-219، 219، 231، 244-245.

(4) سورة يوسف، آية 85.

(5) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 227-228.

(6) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج 1، ص 344، 490، ج 2، ص 123، 138، 300، 376؛ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 166.

(7) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 192.

وهو أن تطرد القاعدة النحوية على نوع أو جنس معين من الكلمات تتشابه في قياساتها، ومن ذلك قوله: "اعلم أن اسم الفاعل الجاري على الفعل نعني به أن يكون على زنة المضارع من فعله مثل: إن ضَارِباً على وزن يَضْرِبُ ومُكْرِماً على وزن يُكْرِمُ ومُنْطَلِقاً على وزن يَنْطَلِقُ وعلى هذا القياس"<sup>(1)</sup>، فهذه هي قواعد ثابتة ومطرودة قياساً وما يخرج عنها فهو شاذ.

#### ب- قياس الشبه:

وذلك أن يقاس الشيء ويحمل على مشابهه، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: "إنما جعلنا الأفعال الأصل في العمل؛ لأن ما عداها من العوامل تبع لها فروع، تفسير ذلك أن الذي يكون من العوامل وغيرها، إن كانت حروفاً كانت إما حروف جر وإما حروفاً شبهت بالأفعال كباب إن"<sup>(2)</sup>.  
الشاذ عند عبد القاهر الجرجاني:

الشاذ هو "ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن تلك إلى غيره"<sup>(3)</sup>. وقد تناول الإمام عبد القاهر ضرباً واحداً لا غير من الشواذ وهو:

- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً<sup>(4)</sup>، حيث أكد الإمام عبد القاهر على ذلك من خلال حديثه عن صفات الاسم فيقول: "وكل واحد من الألف واللام والتنوين دليل على الاسمية؛ لأجل أن الألف واللام لا يكون في غير الأسماء فأما ما أنشده شيخنا عن أبي زيد من قول الشاعر:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْعَضُ العُجْمِ نَاطِقاً      إِلَى رَبِّتَا صَوْتِ الحِمَارِ اليَجْدَعُ  
فَيَسْتَخْرِجُ اليرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ      وَمِنْ حِجْرِهِ بِالشُّيْحَةِ اليَنْقَصَعُ<sup>(5)</sup>

(1) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 237.

(2) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 143.

(3) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 97.

(4) انظر: ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 98.

(5) البيتان من الطويل وهما للطهوي، لم أقف على ديوانه، انظر: الجرجاني، علي بن عبدالعزيز (ت 392هـ/1001م)، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 2006، ص 15؛ كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ/1181م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة 4، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1982، ج 1، ص 151-152؛ أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر (ت 645هـ/1247م)، التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، 1973، ص 171؛ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت 581هـ/1185م)، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء، تحقيق محمد إبراهيم البناء، ط 1، مطبعة السعادة، مصر، 1970، ص 21.

فلا اعتداد به لشذوذه قياساً واستعمالاً، وإنما جاء به على معنى (الذي يُجَدَع)؛ أي يقال: جدع الله أذنه، و(الذي يُقَصَّع): أي تَقَصَّعَ بمعنى دخل القاصعاء، واستعمال نحو هذا خطأ بإجماع، فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم، وليس كل ما يمتنع عليه اللام يحكم بالخروج من الأسماء<sup>(1)</sup>.

### درجات الشذوذ عند عبدالقاهر الجرجاني:

استعمل عبد القاهر الجرجاني ألفاظاً تتفاوت في دلالاتها على البعد والشذوذ كما يأتي:

1. الضعيف: ومنه قوله: "وأما الفصل بالمفعول؛ فلم يأت إلا في شعر ضعيف كقوله:

فَرَجَّجْتُهَا بِمِرْجَجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَهُ<sup>(2)</sup>

أراد: رج أبي مزادة القلوص<sup>(3)</sup>، وقوله: "وعلى هذا بنى ابن عامر في قراءته: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾<sup>(4)</sup> بنصب الأولاد وجر الشركاء، وهو ضعيف<sup>(5)</sup>.

2. المردود: ومن درجات الشذوذ عند عبد القاهر الجرجاني ما أطلق عليه من لفظ المردود حيث له أسلوب لطيف وعبارات مهذبة ومؤدبة في الرد على ما يخطئ فيه العامة والخاصة، فمن ذلك مثلاً رده على من حذف النون، بقوله: "وإنما كان أبو السمال مقضياً عليه باللحن؛ لأجل أنه نصب (العذاب الأليم) من قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَانِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾<sup>(6)</sup> مع حذف النون في (لذائقوا) وليس

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص47.

(2) البيت من مجزوء الكامل ولم أقف على قائله، انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ/981م)، معاني القراءات، تحقيق ودراسة عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1991، ج1، ص389؛ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجبائي (ت 672هـ/1274م)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990، ج3، ص278.

(3) الجرجاني، شرح الجمل، ص256.

(4) سورة الأنعام، الآية/137.

(5) الجرجاني، شرح الجمل، ص257، الآية من سورة الأنعام وفيها قراءتان حيث قرأ ابن عامر: (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) بضم الزاي، في حين قرأت الجماعة: (وكذلك زين) بفتح الزاي، (قتل) بالنصب، (أولادهم) بالجر، (شركاؤهم) بالرفع فهم الفاعلون، والتقدير: (وكذلك زين شركاؤهم أن قتل كثير من المشركين أولادهم)، انظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (ت 324هـ/936م)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص270؛ القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ/1045م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، ط3، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1984، ج1، ص454.

(6) سورة الصافات، الآية 38.

- في (ذائقو) ألف ولام، فيكون كـ (الحافظ عورة العشيبة) وقد حكى أبو الحسن أنه سمع أعرابياً يقرأ: ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾<sup>(1)</sup> وذلك عندهم لحن وجار مجرى الغلط المرود البيتة<sup>(2)</sup>.
3. ما لا يعتد به: ومن ذلك قوله: "وأما العجمة في غير الأعلام فلا اعتداد بها؛ لأنهم أجروا أسماء الأجناس مجرى ما صاغوه فأدخلوا عليه الألف واللام وتصرفوا فيه تصرفهم في سائر الأجناس نحو: (رجل) و (فرس)"<sup>(3)</sup>.
- وقد نوّه عبد القاهر الجرجاني على وجود هذا المصطلح في مواضع أخرى من تراثه النحوي<sup>(4)</sup>.
4. القليل: ومنه قوله: "وإنما يتفق أن يكون الإعراب فيه ضرب من الفائدة في القليل، وذلك أن الجزم يفصل بين أن لا يكون للنهي، وبين أن يكون للنهي، كقولك: لا تفعل ولا يفعل"<sup>(5)</sup>. وقد ورد هذا المصطلح عند عبد القاهر الجرجاني في مواضع أخرى من مؤلفاته النحوية<sup>(6)</sup>.
5. الرفض: ومن ذلك قوله في الأسماء المتمكنة: "ألا ترى أن (هو) اسمٌ وهذه الضمة موجودة فيه. فأصل (أحق) و (أجر): (أحقو) و (أجرو)؛ لأنه جمع على (أفعل) مثل: (كلب)، و (أكلب)، إلا أنهم استقلوا الضمة في الواو فقالوا: (أدلو)، ثم إنهم أبدلوا من الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء، وذلك لئلا يكون آخر الاسم كآخر الفعل مثل: (يغزرو) و (يدعوا)، ويأتي استقصاء ذلك في التصريف، فنقول: (هذه أدل) و (مررت بأدل)، و (زأيت أدلياً)، ك (غاز) سواء، وهذا رفض قياس كما ترى؛ إذ قد تركت (أفعل) الذي هو قياس (فعل) في الجمع إلى (أفعل) الذي ليس بقياس"<sup>(7)</sup>.
6. النادر: ومنه قوله: "فأما قولهم: لدن غدوة، فإنهم قد خصوا غدوة من بين الأسماء كلها بحكم معه، وهو أن نصبوها به وقال صاحب الكتاب: له مع غدوة حال لا يكون مع غيرها، وهو أن شبه النون فيه بالتونين في اسم الفاعل، إذا قلت: هو ضارب زيداً، وهو شيء نادر غريب تقاس الشواذ من الأحكام أبداً عليه"<sup>(8)</sup>، وقوله في موضع آخر: "وقد تجئ الإضافة في النادر على معنى حرف جر

(1) سورة التوبة ، الآية 2.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص472.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج2، ص316.

(4) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص47، ج2، ص116، 209، 333؛ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص180.

(5) الجرجاني، شرح الجمل، ص310.

(6) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص235، 292، 297، ج2، ص71، 20؛ الجرجاني، شرح الجمل، ص266، 304.

(7) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص133.

(8) الجرجاني، شرح الجمل، ص316-317.

سوى اللام ومن، فمن ذلك قولهم: هو ثبت الغدر<sup>(1)</sup>. وقد ذكر الإمام عبد القاهر هذا المصطلح في مقام آخر<sup>(2)</sup>.

ألفاظ المفاضلة المقبولة عند عبد القاهر الجرجاني:

استعمل عبد القاهر الجرجاني ألفاظاً تدل على أقيسة فيها نوع من المفاضلة أو الموازنة بين لفظين كلاهما صحيح، كما يأتي:

1. الأغلب: حيث قال في ذلك: "ثم الغالب على الإضافة أن تكون بمعنى اللام ومن"<sup>(3)</sup>. وقد تردد هذا المصطلح لدى عبد القاهر الجرجاني في عدة مواضع أخرى<sup>(4)</sup>.
2. الأولى: ومن ذلك قوله: "فإن قلت لمن يقول: (أنا آتيك): (أنا إذا أكرمك)، لم يجز؛ لأنه قد اعتمد الفعل بعدها على ما قبلها، وهو أن قولك (أنا) مبتدأ، و(أكرمك) خبره، فهو أولى به لكونه خبراً عنه"<sup>(5)</sup>، وقوله أيضاً: "وجاز هذا التشبيه من حيث إن التمييز يحتاج إليه في بيان العدد فوجب أن يكون له إعرابٌ على كل حالٍ ولما وجب ذلك كان تشبيهه بالمفعول أولى من تشبيهه بالفاعل، من حيث إنه يكون فضلة في الكلام، ولا يكون أحد جزأي الجملة"<sup>(6)</sup>. وقد تعدد هذا المصطلح عند عبد القاهر الجرجاني في عدة مواضع<sup>(7)</sup>.
3. الأحسن: ومنه قوله: "أن إعمال المصدر ليس فيه حذف والقول الأحسن ما لم يكن مؤدياً إلى الحذف لا سيما إذا كان على غير حده وفي غير موضعه"<sup>(8)</sup>، ومنه قوله: "وأما التنثية فأصلح قليلاً من الجمع تقول: (ظننت به ظنين مختلفين)، و (قتلته قتلين) و (قمت قيامين)، على أن الأحسن أن يقال: (ضربين من القتل) و(نوعين من القيام)"<sup>(9)</sup>.

(1) الجرجاني، شرح الجمل، ص 258.

(2) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 158.

(3) الجرجاني، شرح الجمل، ص 278.

(4) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 520، 545، ج2، ص 78، 104، 169، 332.

(5) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج 2، ص 335.

(6) الجرجاني، شرح الجمل، ص 237.

(7) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 129، 191، 291-292، 466، ج2، ص 62، 83، 290.

(8) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 505.

(9) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 519.

ولقد تكرر هذا المصطلح عند عبد القاهر الجرجاني في أكثر من مرة في مؤلفاته النحوية<sup>(1)</sup>.  
 4. الأكثر: ومنه قوله: "المصدر يعمل عمل الفعل، وله أحوال ثلاثة، أحدهما: أن يكون منوناً، والثاني: أن يكون مضافاً، والثالث: أن يكون فيه الألف واللام، فإذا كان منوناً عمل عمل الفعل، إلا أنه في الأمر الأكثر، يترك فيه ذكر الفاعل وتعمل في المفعول"<sup>(2)</sup>، وقوله في مجيء (مذ ومنذ) اسمين: "وإذا كانا اسمين، كانا على وجهين: أحدهما، وهو الأكثر أن يكونا لحصر المدة وانتظام أول الوقت وآخره، وذلك قولك: ما رأيت مذ يومان، المعنى: أن جميع المدة التي انقطع فيها الرؤية يومان"<sup>(3)</sup> ومنه قوله: "فإذا قصد الحديث المحصن فالأكثر الأعراف أن يقال: (ضروب من القتل)، و(ضروب من العلم)، و(ضروب من الجهل)"<sup>(4)</sup>.

وقد تعدد هذا المصطلح عند عبد القاهر الجرجاني أكثر من مرة في مؤلفاته النحوية<sup>(5)</sup>، ولقد ورد هذا المصطلح عنده في بعض الأحيان بلفظ (الكثير)<sup>(6)</sup>.  
 5. الأقيس: وقد رد على من قال: "كيف لم يرد الواو في حالة النصب فقلت: (رأيت غازواً) إذا كان الذي أوجب قلبه ياء في حال الرفع والجر سكونه مع انكسار ما قبله وقد زال أحد السببين وهو السكون فيجب أن يزول الحكم...، فالجواب على ذلك: إنهم قصدوا أن لا يختلف الباب فأثبتوا الياء في حال النصب ليكون مثل الحالين الآخرين كما قالوا: (نعد) و(أعد) و(تعد)، فحذفوا الواو منها لوجوب حذفها في (يعد) طلباً لأن يجري على سنن واحد وهذا أقيس"<sup>(7)</sup>.  
 وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني هذا المصطلح في مواضع أخرى<sup>(8)</sup>.

6. الكثير الحسن: قوله: "وأما الجزم نحو: (إن أتيتني آتتك)، فعلى الظاهر؛ لأجل أن الأصل أن تجزم وإنما لم يجزم الشرط لامتناع الجزم في الماضي فهو بمنزلة قولك (ليغفر الله لزيد)؛ لأن أصل الدعاء

(1) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص129، 440، 471، 476، 519، 520، دلائل الإعجاز، ص 164-165.

(2) الجرجاني، شرح الجمل، ص257.

(3) الجرجاني، شرح الجمل، ص232.

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 519.

(5) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج 1، ص137-138، 204، 2012، 244، 373، 375، ج2، ص58، 99؛ شرح الجمل، ص207، 243، 257، 294، 307.

(6) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص182، 186، 320، 339، ج 2، ص199؛ شرح الجمل، ص 158.

(7) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 163.

(8) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 50، 132، ج 2، ص 42.

أن يكون مجزوماً باللام، وكل واحد من الوجهين كثير حسن<sup>(1)</sup>، وقد ورد هذا المصطلح عند عبد القاهر الجرجاني بلفظ آخر وهو (يحسن ويكثر)<sup>(2)</sup>.

7. الأشيع: ومن ذلك تركيزه حول مجيء (حيث) مع حرفي الجر (في) و(من) وتبيين موضع بنائها بالضم والفتح، فيقول: "وقد تجيء (في) مظهراً مع (حيث) نحو: (في حيث)، ولكنه لا يكثر وإنما الذي يستمر عليه الكلام ما قدمت من استعماله على حد (إذ)، و (من) تدخله دخولاً شائعاً نحو: (من حيث)، وحكي في (حيث) الضم والفتح، والأشيع الضم"<sup>(3)</sup>.

8. الأقرب: ومن ذلك قوله: "اعلم إنك إذا قلت: (أكرمني وأكرمته عبدُ الله)، فأردت إعمال الأول رفعت (عبدُ الله)؛ لأنَّ الأول هو (أكرمني) وهو يقتضي الرفع، وإذا رفعت (عبدُ الله) ب(أكرمني) كان النية به التقديم، حتى كأنك قلت: (أكرمني عبدُ الله). وإذا كان كذلك أتيت بضميره في الفعل الثاني فقلت: (وأكرمته)، كقولك: (ضربني زيدٌ وضربته)؛ لأنَّ التقدير فيه ما ذكرنا من قولك: (أكرمني عبدُ الله وأكرمته)، وإعمال الأول قليل؛ لأجل أن الأولى بالعمل هو الأقرب"<sup>(4)</sup>.

9. الكثير الشائع: فمن ذلك قوله في مجيء الماضي حالاً بالواو وغير الواو مقروناً مع (قد): "وما يجيء بالواو وغير (الواو)، الماضي وهو لا يقع حالاً إلا مع (قد) مظهراً ومقدراً. أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع، كقولك: (أتاني وقد جهده السير)"<sup>(5)</sup>.

#### المبحث الثاني: العلة النحوية:

العلة النحوية ركن من أركان القياس<sup>(6)</sup>، إلا أنني أفردتها في مبحث مستقل لما لها من مكانة كبيرة عند النحاة ومنهم عبد القاهر الجرجاني، فقد ألفت فيها المؤلفات<sup>(7)</sup>، وكثرت حولها الآراء، وتعددت فيها الأقوال.

فالعلة لغة: حدثٌ يشغلُ صاحبه عن وجهه<sup>(1)</sup>. وقال الشريف الجرجاني: "العلة لغة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج 2، ص 382.

(2) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 134، 208.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج 1، ص 107.

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج 1، ص 292.

(5) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 209.

(6) وهي: المقيس، والمقيس عليه، والحكم، والعلة.

(7) انظر: ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق البغدادي (ت380هـ/990م)، الفهرست في أخبار العلماء

المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1929، ص 58، 81، 89، 94-95؛

السيوطي، بغية الوعاة، ج 1، ص 19، 129، 242، 465، ج 1، ص 319.

الشخص من القوة إلى الضعف"<sup>(2)</sup>. واصطلاحاً: تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة<sup>(3)</sup>.

أما نشأة العلة فاختُلف فيها، فمن العلماء من ذهب إلى أن الخليل هو أول من استنبط العلل وتوسع فيها توسعاً لفت أنظار معاصريه<sup>(4)</sup>. وذهب بعضهم إلى أن عبدالله بن أبي إسحاق هو أول من علل النحو<sup>(5)</sup>، وذهب أبو الفتح ابن جني إلى أن أبا عمرو بن العلاء هو أول من نقل تعليقات العرب<sup>(6)</sup>. ويذكر أن تعليقات النحاة الأول ظهرت في أول أمرها سهلة بعيدة عن التعقيد، إلى أن جاء الخليل وتلامذته ومن بعدهم فتوسعوا في التعليل، حتى أصبحوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها ودقائقها<sup>(7)</sup>.

لقد ارتبط التعليل بالنحو منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً، لكونه يعد وسيلة معرفية تساعد في تفسير ظواهره وقواعده وأحكامه فهو يعد وسيلة النحو الإقناعية في تثبيت تلك الظواهر والأحكام والقواعد، وهذا مما شجع النحويين لجعل التعليل ميداناً تتبارى فيه قدراتهم العقلية ونتائجها الفكري مما يتبين فيها الأساس الذي بنيت عليه القواعد النحوية بشتى مبانها وأسسها على النهج الصحيح.

وأما عبد القاهر الجرجاني، فقد كان حفيماً في بيان التعليل في شتى مؤلفاته النحوية ليميز لنا الدقائق الخفية التي تشملها المسائل النحوية بطريقة عقلية فلسفية منظمة مظهراً الأسباب التي دعت لهذا البناء أو ذلك. ولقد اتسم منهج عبد القاهر الجرجاني في التعليل بعدة أساليب وسمات منها كما يأتي:

#### أولاً: الترجيح:

يعد الترجيح من نتائج التعليل التي انتهجها الإمام عبد القاهر في التعليل لكونه يعرض العلل في المسائل النحوية ثم يرجح ما يراه مناسباً ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- (1) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ/786م)، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط1، دار الرشيد، بغداد، 1982، ج1، ص 88.
- (2) الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (ت816هـ/1413م)، التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص 154.
- (3) انظر: الملوخ، حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق، عمان، 2000، ص29.
- (4) انظر: الزبيدي، طبقات النحويين، ص47.
- (5) انظر: كمال الدين الأنباري، نزعة الأبناء، ص27.
- (6) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 249.
- (7) الحديثي، خديجة عبدالرزاق (ت1439هـ/2018م)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، 1974، ص 318.



1- تعليله اختلاف النحويين في ليس، قائلاً: "وأما ليس فقد اختلف النحويون فيه: فمنهم من أجره مجرى ما زال وما فتئ في أنه يقدم الخبر فيه على الاسم، كقولك: ليس منطلقاً زيد ولا يقدم على نفس ليس فلا يقال: منطلقاً ليس زيد. ومنهم من أجرها مجرى كان فأجاز فيها الأمرين: تقديم الخبر على الاسم، وتقديم الخبر على ليس نفسها والمذهب الصحيح هو الأول"<sup>(1)</sup>.

2- تعليله لحال المستثنى بعد إلا في كلام تام ومنفي (غير موجب)، إذ يقول: "واعلم أنه جاءت في غير الموجب بعد كلام تام؛ كان في الاسم بعدها وجهان: أحدهما أن ينصب على الاستثناء ومثاله قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً وكقراءة من قرأ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(2)</sup> بنصب قليلاً.

والوجه الثاني أن يجعل الاسم بعد إلا، الذي هو المستثنى تابعاً للاسم قبل إلا الذي هو المستثنى منه، فتقول: ما جاءني أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيد وهذا الوجه هو الاختيار"<sup>(3)</sup>.

3- تعليله بناء المنادى المفرد على الضم إذ يقول: "فبعد هذه المقدمة تذكر وجه بناء قولك: (يا زيد) و(يا رجل) على الضم: اعلم أن ها هنا ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن يعلم موجب البناء على الإطلاق. الوجه الثاني: موجب الحركة.

الوجه الثالث: موجب تخصيصه بالضم من بين الحركات"<sup>(4)</sup>.

وبعد أن أوضح العلل الموجبة لهذه الأوجه الثلاثة وأسهب في بيانها اختار من بينها ما رآه أقوى وأنسب وهو الوجه الثاني، فيقول: "والأمتن ما ذكرنا في صدر الكتاب من أن هذا النحو لما خص بالبناء على الحركة للدلالة على التمكن، عمد إلى أقوى الحركات ليكون أبلغ في التمكن فاعرفه"<sup>(5)</sup>.

#### ثانياً: طريقة السؤال والجواب:

يعد أسلوب المحاوراة والمناقشة من أقدم الطرائق المنهجية التعليمية إذ استعمله علماء اللغة الأوائل عند تأليف كتبهم<sup>(6)</sup>، وكان هذا الأسلوب في بادئ الأمر نقلاً للأسئلة والأجوبة التي كانت تدور بين

(1) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 146.

(2) سورة النساء، الآية 66.

(3) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 188.

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج2، ص 75.

(5) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج2، ص 75.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص 397؛ ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 250.

الأستاذ وتلميذه كما هو واضح في كتاب سيويه<sup>(1)</sup>، ولكنه تطور بمرور الزمن فأخذ مؤلف الكتاب يعتمد إلى وضع الأسئلة التي تتبادر في ذهن فيجيب عنها فيكون هو السائل والمجيب في الوقت ذاته، غايته في ذلك التيسير والسهولة في فهم المسائل وحفظها، وهذا ما نلاحظه عند عبد القاهر الجرجاني في استخدامه هذا الأسلوب بكثرة في مؤلفاته، كما يأتي :

1- تعليقه دخول (الواو) على جملة الحال، قائلاً: "ما الذي منع في قولك: (جاءني زيد وهو يسرع، أو وهو مسرع) أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ويضامه في الإثبات، كما كان ذلك حين قلت: (جاءني زيد يسرع)؟ فالجواب: أن السبب في ذلك أن المعنى في قولك: (جاءني زيد وهو يسرع) على استئناف إثبات للسرعة ولم يكن ذلك في (جاءني زيد يسرع) وذلك أنك إذا أعدت ذكر (زيد) فحئت بضميره المنفصل المرفوع، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً فنقول: (جاءني زيد وزيد يسرع) في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل (يسرع) في صلة المجيء، وتضمه إليه في الإثبات وذلك أن إعادتك ذكر (زيد) لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وحتى تبتدئ إثباتاً للسرعة"<sup>(2)</sup>.

2- تعليقه الفرق بين المبتدأ والخبر: "إن سألت سائل فقال: بماذا يكون أولاً لثانٍ؟ بأن يبدأ به في اللفظ؟ أو بمعنى فيه يوجب له الأوليّة؟ فالجواب أنه لا يجوز أن يكون الاعتبار في ذلك كونه أولاً باللفظ؛ لأنهم يقدمون الخبر على المبتدأ في اللفظ فيقولون: منطلق زيد؛ ولو كان المبتدأ يكون من جهة تقدمه في اللفظ أولاً لكان ينبغي ألا يصح تقديم الخبر عليه، وأن يسلبه تقديمه عليه وصف الأوليّة"<sup>(3)</sup>.

3- تعليقه جواز دخول أي على المعطوف عليه وامتناع ذلك مع المعطوف: "اعلم أن ها هنا سؤالاً صعباً وهو أن يقال: إن من حكم المعطوف أبداً أن يمتنع فيه ما يمتنع في المعطوف عليه وإذا كان كذلك وجب إذا لم يصح إدخال الألف واللام على المنادى، فلا يجوز أن تقول: يا الرجل، ويا الجبال؛ أن لا يصح ذلك في المعطوف أيضاً، وأن لا يجوز: يا جبال والطير؟ فالجواب: إن الذي أوجب جواز ذلك في المعطوف؛ مع امتناعه في المعطوف عليه؛ أن الذي له امتنع أن تقول: يا الرجل، ويا الجبال؛ ما ذكرنا من أن الألف واللام في الاسم يكون العهد وأن تقدير العهد في المخاطب محال؛

(1) انظر: سيويه، الكتاب، ج2، ص 370.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 215-216.

(3) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 141.

من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غائب، والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب، ويكون في حكم الغيبة<sup>(1)</sup>.

4- تعليله في عدم جواز جر الصفة ووجوب النصب، إذ يقول: "فإن قلت: فكيف لم يجز أن تقول: (لقيته أمس الأحداث)، بجر للصفة ووجب النصب حملاً على الموضع البتة، وكذا لم نقل: (جاءني هؤلاء الظرفين) إبتاعاً للفظ؟ فالجواب: أن المنادى مخالف لما ذكرت، وذلك أن الضم لما اطرده في كل معرفة أشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو: (جاءني أحمد)، فحمل صفته على اللفظ، كما يفعل ذلك في المعرب نحو قولك: (جاءني أحمد الظريف)، ولم يجز ذلك في نحو: (أمس)؛ لأنه كل ما كان ظرفاً كـ(أمس) يطرد فيه البناء على الكسر، ألا ترى أن (اليوم) و(الليلة) وما أشبه ذلك ظروف لم يدخل البناء في شيء منها"<sup>(2)</sup>.

5- تعليله قولهم بأن "الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل"، قائلاً: "فإن قلت: فكيف قال: "الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل"، فقيّد ولم يطلق فيقول: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم؟ فالجواب: أن آخر الكلمة قد يختلف ولا يكون ذلك الاختلاف إعراباً"<sup>(3)</sup>.

6- تعليله في عدم رفع الفعل الماضي في مثل (ضَرَبَ) مع إمكان وقوعه موقع الاسم، فيقول: "ألا ترى أنك لو قلت: (مررت برجل ضارب أمس) بدل قولك: (ضرب أمس) كان جائزاً، فكيف لم ترفع (ضرب) لوقوعه موقع الاسم، فتقول: (ضرب) كما رفعت (يكتب)؟ فالجواب: أن هذا غلط؛ لأجل أن وقوع المضارع موقع الاسم إنما عمل فيه الرفع بعد استحقاقه الإعراب بالمشابهة التي ذكرنا، ومثال الماضي لم تحصل له تلك المضارعة، فيجب أن يعمل فيه الرفع ووقوعه موقع الاسم"<sup>(4)</sup>.  
وهناك مواضع كثيرة انتهج فيها عبد القاهر الجرجاني هذا الأسلوب من التعليل<sup>(5)</sup>.

### ثالثاً: الاعتماد على الأمثلة الحسية المستمدة من الواقع في التعليل:

لقد عمد عبد القاهر الجرجاني إلى عرض مجموعة من الأمثلة الحسية للاستدلال بها على صحة تعليله للمسائل النحوية. واختياره الأمثلة الحسية كان عملاً مقصوداً منه وذلك لأن فهمها يسهل على

(1) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص 198.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج2، ص 77.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 76.

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 96.

(5) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج 1، ص 62-63، 109، 132، 143، 154-155، 161-

162؛ دلائل الإعجاز، ص111، 126، 132، 200-201، 218، 233، 247، 317-318؛ شرح الجمل، ص،

139، 142، 202.

القارئ؛ أي أنه كلما كانت الأمثلة قريبة من واقع الإنسان وبيئته، سهل فهمها وقبولها؛ لأن الإحساس بها يكون عن تجربة سابقة أو من المشاهد المألوفة.

وهذه بعض الأمثلة الحسية التي وردت عند عبد القاهر كما يأتي:

1- تعليقه لكون الفعل فرعاً للمصدر ومأخوذاً منه فمن ذلك قوله: "فالفعل يتضمن المصادر، والمصادر لا تتضمنه، ألا ترى أن "الضرب" لا يدل على ما يدل عليه "ضَرَبَ" كما يدل هو على ما يدل عليه الضرب، وإذا كان كذلك، وجب الحكم بأن الفعل فرع للمصدر ومأخوذ منه، كما أن الأواني المصنوعة من الفضة فرع لها ومأخوذة منها؛ إذ حالها مع الفضة كحال الفعل مع المصدر، ألا ترى أن السوار فضة وليس الفضة بسوار؛ لأن فيه زيادة ليست في الفضة كما أن الفعل مصدر وليس المصدر بفعل؛ لأن الفعل يدل على الزمان، والمصدر لا يدل عليه فلما كان الأمر على ما وصفنا علمت أن الفعل مأخوذ من المصدر، كما كانت الصور المختلفة مأخوذة من الفضة"<sup>(1)</sup>.

2- تعليقه تسمية (القتل) و(الضرب) مصدرًا: "والفروع التي تركت أصولها فيها كثيرة، ولهذا المعنى سمي النحويون نحو: الضرب والقتل مصدرًا؛ لأن الأفعال إذا كانت مأخوذة منه كان هو مصدرًا لها، كمصدر الإبل الذي هو خلاف المورد"<sup>(2)</sup>.

3- تعليقه لعدم جواز وقوع المعمول حيث لا يقع العامل، فيقول: "وإنما لم يجز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل؛ لأجل أن المعمول تبع للعامل فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه، فأما أن يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا. ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد وذلك خروج من الحكمة والتسوية بين السيد والغلام ليست مما يحسن أيضاً، إلا أن وجهها أنه إذا كان تابعاً جاز أن يأخذ رتبته لالتباسه به، وكونه من جملة"<sup>(3)</sup>.

4- وكذلك تعليقه نقلهم المعنى الواحد من اسم إلى اسم ومن لفظ إلى لفظ، فيقول: "فإنهم ينقلون المعنى الواحد من اسم إلى اسم ولفظ إلى لفظ، لاختلاف الحال به وزيادة خفة فيه، كقولهم أولاً: الضرب للفعل المعلوم ثم اللطم لهذا الفعل بعينه إذا كان على الخد، وكقولهم: الطعن، إذا كان بالرمح والوجء بالسكين، والرشق بالسهم، والعبق من الطيب والوضر من الدسم، وهكذا الحكم في جميع الكلام"<sup>(4)</sup>.

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 86-87.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 87.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 260-261.

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص 78.

وواضح من استعمال عبد القاهر الجرجاني لهذه الأدلة الحسية والواقعية مدى ربطه للنحو بالواقع الحسي والتعاملي للإنسان، وهذا يؤكد القول بأن النحو العربي بصوره المعروفة في شتى قضاياها ليس معزولاً عن الواقع البشري.

#### رابعاً: الاعتماد على البعد النفسي في التعليل:

لقد تأثر الإمام عبد القاهر بهذا الأسلوب كثيراً وذلك من خلال توظيفه بعض الظواهر النفسية النابعة من العمق الإنساني التي تسهم في إظهار الحكم النحوي وإبرازه، فمن مظاهر هذا الأسلوب لديه ما يأتي:

1- تعليله لتأثير التمثيل في النفس، فيقول: "وأما القول في العلة والسبب، لِمَ كان للتمثيل هذا التأثير وبيان جهته ومآتاه، وما الذي أوجبه واقتضاه؛ وإذا بحثنا عن ذلك وجدنا له أسباباً وعللاً، كل منها يقتضي أن يفخم المعنى بالتمثيل وينبل ويشرف ويكمل فأول ذلك وأظهره أن أنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خفي وتأتيها بصريح بعد مكني، وأن تردها في الشيء تعلمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم ... " (1).

2- تعليله ترتيب الكلم في النطق، فيقول: "وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس" (2).

3- تعليله في مجيء الألفاظ أوعية للمعاني إذ قال: "فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق" (3).

4- وكذلك تعليله تقديم المحدث عنه في ضوء الملحظ النفسي، قائلاً: "فإذا قلت: (عبد الله) فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جنّت بالحديث فقلت مثلاً: (قام) أو قلت: (خرج)، أو قلت: (قدم) فقد علم ما جنّت به، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المهياً له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لتبوته، وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق" (4).

إن استخدام الإمام عبد القاهر لهذا الأسلوب في تعليله يبرز مدى استطاعته الجمع بين الجانبين العلمي العقلي والجانب البلاغي الذوقي، وذلك في تحسس المؤثرات النفسية وإدراك علاقتها باللغة بمعناها الدقيق الذي تنطوي عليه النفس الإنسانية وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على سعة أفقه في تلمسه

(1) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ/1078م)، أسرار البلاغة، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1991، ص121.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص56.

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص52.

(4) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص132.

المؤثرات النفسية المتعلقة بالمسائل النحوية؛ لكي يتم تقديمها للقارئ في أبسط صورة يتذوقها ويقبلها العقل الإنساني.

### خامساً: النزعة العقلية:

وتتضح هذه النزعة العقلية عند عبد القاهر الجرجاني في التعليل من خلال اهتمامه بما يأتي:

#### 1- الاهتمام بالعلل التعليمية والقياسية والجدلية:

لقد قدم النحويون أكثر من تقسيم للعلة، ولم يلزموها بتقسيم واحد، وذلك لأنهم قد اعتمدوا على أسس متنوعة في التقسيم، ومن هذه التقسيمات التقسيم الثلاثي الذي قدمه الزجاجي، قائلاً: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علة تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"<sup>(1)</sup>. وكل علة من هذه العلل لها وظيفتها الخاصة بها فالعلة التعليمية: "هي التي يتوصل بها إلى كلام العرب"<sup>(2)</sup>.

أما العلة القياسية فهي: "التي تعلل حمل الكلام بعضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي"<sup>(3)</sup> ومثل لها الزجاجي بقوله: "فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بيان، في قوله: إن زيداً قائم، لم يجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن تقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته"<sup>(4)</sup>؛ ومثل أيضاً للعلة الجدلية بقوله: "فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية ..."<sup>(5)</sup>.

لم يذكر عبد القاهر الجرجاني هذه الأضرب ولم يصرح، بأسماء العلل وأنواعها، ولكنه علل بعض المسائل النحوية وفق هذه العلل، من ذلك جمعه هذه العلل، وذلك في حديثه عن أضرب العلل الثلاثة التعليمية، والقياسية، والجدلية قائلاً: "اعلم أن الضم لا يكون في الفعل، وكذلك الكسر، وإنما كون الضم في الأسماء والحروف فالضم في الأسماء مثل: (أَوَّلُ) و(عَلُّ) و(قَبْلُ) و(بَعْدُ) و(يَا حَكَمُ) و(حَيْثُ).

أما نحو (أَوَّلُ) و(عَلُّ) ففيه ثلاثة أسئلة:

- أحدهما: أن يقال: لم بني؟

- الثاني: أن يقال: لم بني على الحركة؟

(1) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق (ت 337هـ/949م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979، ص64.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.

(3) الملمخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص54.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.

- الثالث: أن يقال: لم بني على الضمة؟

فأما العلة في بنائه: فهي أن (أول) يضاف إليه في اللفظ، ويرد المعنى ليبقي الاسم الأمكن العاري من أسباب منع الصرف بغير تتوين، وذلك مخالفة لأسماء فبني حتى يتخلص، من هذا الخلاف... وأما سبب بنائه على الحركة: فما ذكرنا من أنهم يجعلون الحركة دليلاً على التمكن، وفاقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً وبين ما يكون عريق البناء... وأما سبب بنائها على الضم؛ فإن الضمة أقوى هذه الحركات، والموضع موضع الدلالة على التمكن فيختار أقوى هذه الألفاظ علماً لهذا الحذف<sup>(1)</sup>.

إن كل سؤال من هذه الأسئلة التي طرحها عبد القاهر يمثل ضرباً من هذه العلل، فالجواب عن السؤال الأول مثال للعللة التعليمية، والجواب عن الثاني مثال للعللة القياسية، والجواب عن السؤال الثالث مثال للعللة الجدلية، ويبدو أن غاية عبد القاهر الجرجاني من هذه السلسلة التعليلية المترابطة فيما بينها هو تثبيت الحكم النحوي (البناء) لهذه الأسماء.

## 2- الاهتمام بالعلل الثواني:

إن اهتمام أكثر النحاة بالتعليل دفعهم إلى توسيعه وتفريعه، ويعنون بالعلل الثواني أن العلة الأولى تنتج عن علة ثانية وتكون العلة الأخيرة مرتبطة بالعللة الأولى وموضحة لها ونتيجة من نتائج الاهتمام بالتعليل. وقد ظهر مصطلح العلل الثواني على يد ابن السراج في حديثه عن المفعول<sup>(2)</sup>، وكذلك أطلق عليها تسميات أخرى حيث أسماها (علة العلة)<sup>(3)</sup>؛ أي أنها علل للعلل الأوائل إلا أن هذه التسمية لم تلق قبولاً من بعض النحويين، إذ أنكرها ابن جني وعدها شرحاً للعللة الأولى وتتميماً لها، فيقول: "الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعللة"<sup>(4)</sup>.

ويبدو أن عبد القاهر الجرجاني لم يكن من الرافضين للعلل الثواني؛ لأنه اهتم بهذه الطريقة من التعليل واتبعها في تعليه وإن لم يستعمل صراحةً هذا المصطلح. وهناك أمثلة كثيرة تدل على استعمال عبد القاهر لهذا النوع، من ذلك:

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص116-118.

(2) ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري بن سهل، (ت 316هـ/929م)، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ج1، ص54.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ص37.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص173.

1- تعليله بناء الفعل الماضي على الفتح، إذ علل أولاً بناءه على الحركة قائلاً: "إلا أنهم بنوا هذا القبيل على الحركة للدلالة على التمكن... فلما حصل لمثال الماضي تمكن ليس لمثال الأمر بني على أقوى العلامتين وهو الحركة، إذ هي أقوى من السكون"<sup>(1)</sup>.

ثم ألحقها بعلّة ثانية بين فيها العلة من اختيار الفتحة علامة للبناء، بقوله: "... والفتحة كافية؛ لأن الفصل بينها وبين السكون واضح، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفتها، والفعل وإن حصل له تمكن، فليس بحاصل له قوة الأسماء، وإذا كانت كذلك وجب أن يخص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون، ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى"<sup>(2)</sup>.

2- تعليله وجود الحركة في الحروف لعلتين لا أكثر، فيقول: "اعلم أن الأصل في البناء السكون، ولا يكون الحركة في الحروف إلا لعلتين من جملة العلة الثلاث:

إحداها: الابتداء بالساكن، وذلك نحو: واو العطف وفائه وسائر الحروف الكائنة على حرف واحد، ألا ترى أنك لو قلت: (ضربتُ زيداً وعمراً)، فأردت إسكان الواو كنت متعرضاً للابتداء بالساكن، وكذا لو حاولت إسكان الياء واللام في (بزيد) و(لزيد)، والابتداء بالساكن لا يكون.

والعلة الثانية: التقاء الساكنين، وذلك نحو: (أن) و(سوف)؛ لأن ما قبل الحرف الأخير منهما ساكن، فلو بني على السكون لالتقى ساكنان.

وليس في الحروف العلة الثالثة؛ لأن الحرف لا تمكن له بوجه فيقال: إن شيئاً منه بني على الحركة للدلالة على التمكن، كما قلنا في: (يا زيد) و(يا حكم)، والحروف لا يعلل لبنائها كما يعلل لبناء الأسماء؛ لأجل أنها غير مستحقة للإعراب بوجه كما كانت الأسماء مستحقة له، فالبناء هو الواجب والقياس في الحروف. والشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل"<sup>(3)</sup>.

لذلك فإن اهتمام عبد القاهر الجرجاني بهذا النوع من التعليل يشير إلى إقراره بهذا النوع من العلل دالاً عليها كما هو موجود هنا.

#### سادساً: التعليل بأكثر من علة للحكم الواحد:

تعد العلة أرضاً خصبة لإظهار المواهب والقدرات الفكرية، إذ "من طبيعة العلة أنها تقبل التعدد حسب قدرة النحوي على الاستقصاء والاجتهاد"<sup>(4)</sup>؛ لذلك فإن اهتمام النحاة بالتعليل وملازمته للنحو منذ

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص108.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص109.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص105.

(4) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص104.



نشأته الأولى واستمراره بتوالي العصور يكون كفيلاً بإظهار هذه التعددية العقلية، فالعلل تزداد عدداً كلما تقدم الزمان، فيؤدّ النحاة من العلة عللاً<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن تشجيع أوائل النحويين على التعليل وجعله حقاً مشروعاً لكل من يجد في نفسه القدرة على ذلك، كان له أثر في تعدد العلل، وهذا ظاهر في كلام الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث يقول: "فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها"<sup>(2)</sup>؛ ولكن هذا لا يعني أن النحويين كانوا على موقف واحد من التعليل بأكثر من علة للمسألة الواحدة، بل كان لهم موقفان مختلفان: الأول: هو جواز التعليل بأكثر من علة. ومن النحاة المعتمدين على هذا المذهب ابن جني الذي صرح بجواز أن يكون للحكم الواحد أكثر من علة بقوله: "إن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين"<sup>(3)</sup>. والثاني: عدم جواز التعليل بأكثر من علة؛ لأن العلة النحوية مشبهة بالعلة العقلية، وإذا كانت الأخيرة لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة فالحال نفسه يكون مع ما كان مشابهاً لها<sup>(4)</sup>.

إن تعدد العلل يمكن رصده في الخلافات النحوية على الحكم الواحد مثل رفع المبتدأ ورفع الفاعل إذ تتجاوزه علتان أو أكثر، ويمكن رصده أيضاً في الأحكام المختلفة للشيء الواحد، كتعدد العلل للحكمين المختلفين في الشيء الواحد، وذلك كإعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى هل ونحوها<sup>(5)</sup>.

إن تعددية العلل للمسألة الواحدة، هي من سمات عبد القاهر الجرجاني، فكان كثيراً ما يعرض أكثر من علة للمسألة الواحدة، فمثال ذلك ما يأتي:

1- تعليه بناء (مَنْ) الموصولة بعلتين، قال في العلة الأولى: "ويكون (مَنْ) موصولاً بمعنى الذي ... كقولك: (جاءني من عرفته)، فالذي أوجب بناء هذا؛ أنه لم يستقل بنفسه، واحتاج إلى ما ينضم إليه من الصلة، كقولك: (عرفته) ... فصار بمنزلة الحروف؛ لأنها لا تستقل بأنفسها وتقضي شيئاً يضم إليها ... فلهذه المشابهة بني (مَنْ) في قولك: جاءني مَنْ عرفته"<sup>(6)</sup>.

والعلة الثانية في قوله: "ووجه ثانٍ، وهو أن الموصول لما كان لا يتم معناه إلا بصلته، صار منزلته منها منزلة أول الاسم من آخره، فكما أن البعض من الاسم لا يعرب؛ لأن الإعراب يؤتى به للدلالة على

(1) الملوخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص104.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص66.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص155.

(4) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت911هـ/1505م)، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص290.

(5) انظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص166-167.

(6) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص100.

المعاني العارضة في الأشياء كالفاعلية، ومحالاً أن يدل على دون الشيء فاعلاً قبل أن يدل على نفسه باستيفاء اسمه، كذلك بني الموصول نحو (من) إذ لو أعرب لكان قد ترك مراعاة هذا المعنى الذي هو كونه في حكم بعض الاسم، ولم يكن وصله مما يحتمل الإعراب، فكان ينقل إعرابه إليه كما يفعل في الاسمين يجعلان اسماً واحداً، نحو: حضرموت؛ لأنه يتم بالجملة، وإعراب الجملة محالاً فاعرفه<sup>(1)</sup>.

2- وكذلك تعليقه تخصيص الجزم بالفعل؛ بعلي التخييف والانحطاط، فذكر العلة الأولى بقوله: "وأما تخصيص الجزم بالفعل فلأجل أنه إسقاط وتخفيف، والفعل أثقل من الاسم..."<sup>(2)</sup>، والعلة الثانية ذكرها بقوله: "ووجه آخر وهو أن الإعراب في الفعل فرع على الإعراب في الاسم، فنقص عنه بأن اقتصر على حركتين، وجعل الوجه الثالث منه السكون؛ ليكون أضعف من إعراب الاسم جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول"<sup>(3)</sup>.

وعلى هذا فعبداقاهر الجرجاني يستقصي ما يراه مناسباً من العلل المختلفة لدعم رأيه في المسألة النحوية، ولذا وجدناه يأخذ بالعلل الثواني والثالث في تعديده الأصل النحوي؛ لأنها كما هو واضح تعينه وتسعفه في تفسير كثير من الدقائق النحوية.

#### المبحث الثالث: العامل:

اعتمد النحاة في تعديد العربية ووصف بنيتها النحوية ثلاثة أصول شكّلت مكونات منهجهم، وهي: السماع والقياس والتعليل. فالسماع، في النظرية النحوية، كَوْن المادة المدروسة، ونهض القياس بترتيب المادة المدروسة وتصنيفها وفقاً لضوابط توصل إلى الحكم، وجاء التعليل قسيماً للقياس والسماع يتجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص. ويشكّل العامل، بتضافره مع الأصول الثلاثة السابقة، البنية العامة لنظرية النحو العربي، ويكاد ينعقد إجماع النحاة القدامى على أن ظواهر النحو في حركات الإعراب، بمدلوليه المعنوي واللفظي، ومتغيرات التراكيب؛ إنما هي آثار لعوامل.

لقد شاعت هذه النظرية في النحو العربي، فكانت من أهم الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم، فكل عامل في نظريتهم. طالب لغيره، وكل معمول مطلوب لغيره. وعلى هذا الأساس أخذ النحاة يفسرون العلاقات اللفظية بين تراكيب الجملة.

وقد ربط هؤلاء النحاة بين العلامة العربية والمسبب لها، فتارة يكون الرفع، وطوراً يكون النصب، وثالثة يكون الجر، وطلبوا لكل علامة علّة، فإن لم يجدوا أولوها، إذ لا بد للأثر من مؤثر. ومن هنا

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص101.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص101.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص136.

تأسست نظرية العامل النحوي، فحصرت مسأله، وضبطت أحكامه، وانطلق النحاة من أسسها العامة، فانفقوا في كليّاتها، واختلفوا في جزئياتها. لقد كان للعامل النحوي عناية خاصة بين علماء النحو، فكان مثار جدل عنيف بين العلماء، وشغل من تفكيرهم حيزاً ضخماً، ومن تأليفهم فراغاً كبيراً، وكان حديث المتأخرين عنه أكثر، وجدلهم حوله أعنف.

بدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة، ويُعدّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي، على وفق ما روى ابن سلام<sup>(1)</sup>، واحتذى هذا النهج عيسى بن عمر فجلى هذا الاتجاه في النظر النحوي البصري، واتسع القول في العامل على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويكاد يجمع المحدثون على أن سيبويه أول من أنهج سبيل القول في العامل، وأنه قد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل<sup>(2)</sup>، ثم تبعه النحاة من بعده، ويتبين ذلك في قول سيبويه: "هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية وهي تجرى على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف. وهذه المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"<sup>(3)</sup>.

عرّف عبدالقاهر الجرجاني العامل بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً"<sup>(4)</sup>، وهذا باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ.

وقد قسم عبدالقاهر الجرجاني العوامل في كتابه إلى قسمين: "لفظية ومعنوية، واللفظية تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية"<sup>(5)</sup>. أما العوامل اللفظية السماعية، فهي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، مثلاً فإن الباء وأخواتها تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها. وأما العوامل اللفظية القياسية: وهي ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها.

(1) انظر: الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلام (ت232هـ/846م)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1952، ص14.

(2) انظر: موسى، محمد عطا، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ط1، دار الإسرائ، عمّان، 2002، ص145-146.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

(4) الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت471هـ/1078م)، العوامل النحوية، تحقيق وشرح محسن محمد قطب معالي، ط2، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2010، ص73.

(5) الجرجاني، العوامل النحوية، ص9-10.

وتفسير هذا المعنى أنه سُمعت له أمثلة مطّردة وصلّت إلى حد بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل؛ فكلُّ ما يصدّقُ عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي. وأما العوامل المعنوية: فاسمها يدل عليها، إنها معنى من المعاني لا نطق فيه، وهو معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ.

ونسرد فيما يأتي أنواع العوامل عند عبدالقاهر الجرجاني كما يأتي<sup>(1)</sup>:

**أولاً: العوامل اللفظية السماعية: وهي واحد وتسعون عاملاً، وثلاثة عشر نوعاً:**

النوع الأول: حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفاً: من، وإلى، وفي، واللام، ورب، وعلى، وعن، والكاف، ومذ، ومنذ، وحتى، وواو القسم، وتاء القسم، وباء القسم، وحاشا، وخلا، وعدا.

النوع الثاني: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعل.

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا، وما المشبهان بـ(ليس).

النوع الرابع: حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف: الواو بمعنى مع، وإلا للاستثناء، ويا في النداء، وأي في النداء، وهيا في النداء، وأيا في النداء، والهمزة في النداء.

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن، لن، وكى وإذن.

النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إن، ولم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية.

النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: من، وأي، وما، ومتى، ومهما، وأينما، وأنى، وحيثما، وإذ ما.

النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة، وكم، وكأين، وكذا.

النوع التاسع: كلمات تسمى أسماء الأفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب وهي تسع كلمات: والناصبية منها ست كلمات: رويد، وبله، وها، ودونك، وعليك، وحيهل، والرافعة منها ثلاث كلمات: هيهات، وشتان، وسرعان.

النوع العاشر: الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما فتى، وما انفك، وما دام، وليس.

النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع اسماً واحداً، وهي أربعة أفعال: عسى، وكاد، وكرب، وأوشك.

النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم، وهي أربعة أفعال: نعم، وبئس، وساء، وحبذا.

(1) انظر: الجرجاني، *العوامل النحوية*، ص 10.

النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي: علمت، ورأيت، وجدت، وهذه الثلاثة لليقين، وظننت، وحسبت، وخلت (لشك)، وزعمت (متوسطة بين الستة) فهذه سبعة<sup>(1)</sup>.

**ثانياً: العوامل اللفظية القياسية، وهي سبعة:**

الأول: الفعل على الإطلاق. الثاني: اسم الفاعل. الثالث: اسم المفعول. الرابع: الصفة المشبهة. الخامس: المصدر. السادس: الاسم المضاف. والسابع: الاسم التام مثل (راقود خلاً)<sup>(2)</sup>.

**ثالثاً: العوامل المعنوية، وهي أمران:**

الأول: رافع المبتدأ والخبر مثل (زيدٌ قائمٌ). والثاني: العامل في الفعل المضارع الرفع<sup>(3)</sup>. وختم الإمام عبد القاهر هذه العوامل بقوله: "فهذه مائة عامل، فلا يستغني الصغير ولا الكبير، ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها"<sup>(4)</sup>.

وكذلك فقد أعطى عبد القاهر الجرجاني العوامل أهمية خاصة في النحو العربي، وتظهر هذه الأهمية بشكل واضح من خلال تأليفه عملاً آخر ألا وهو كتابه (الجمال في النحو) الذي يعد المدعم والمرآة العاكسة لكتابه العوامل المائة، يقول في مقدمة كتابه هذا: "هذه جمل رتبها ترتيباً قريب المتناول، وضمنتها جميع العوامل، تهذب ذهن المبتدئ وتقهمه وتعرفه سمت الإعراب ورسومه، وتقيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد"<sup>(5)</sup>.

لقد انتهج عبد القاهر الجرجاني في العامل نهجاً مختلفاً عن سابقه حيث إنه أبرز أوجه الخلاف عند النحاة السابقين في العامل وأثره على المسائل النحوية مبرراً أقوالهم ومزيلاً الغموض فيها مبدياً رأيه بالحجج والبراهين والدلائل من منطلق أنه يأخذ آراء شيوخه قاعدة نحوية يسير عليها وكأنها بنية هندسية يبني عليها صرحه العلمي في إبراز التفكير النحوي بالمعنى الذي أراده، حتى يكون نبراساً ينير الطريق لمن حوله.

ومن هذه المسائل التي بنى عليها الإمام عبد القاهر نظريته في العامل نذكر مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر التي كانت محط أنظار النحاة البصريين والكوفيين، كما أشبعها بحثاً الإمام ابن الأنباري في كتابه الموسوم بالإنصاف في مسائل الخلاف، حيث يقول: "لقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع

(1) انظر: الجرجاني، *العوامل النحوية*، ص 12-118.

(2) الجرجاني، *العوامل النحوية*، ص 123.

(3) الجرجاني، *العوامل النحوية*، ص 137.

(4) الجرجاني، *العوامل النحوية*، ص 137.

(5) الجرجاني، *شرح الجمل في النحو*، ص 35.

الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو: (زيدٌ أخوك) و(عمرو غلامك)، وحجتهم في ذلك: في قولهم أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأنهم وجدوا أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ ... ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عملاً ومعمولاً. وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(1)</sup> فنصب أيّاً ما بتدعوا، وجزم تدعوا بأيّاً ما، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً. وقال تعالى: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾<sup>(2)</sup> فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأيّما، إلى غير ذلك من المواضع ... قالوا: ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأننا نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال زيد قائماً كما يقال: (حضر زيد قائماً) وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمت فهو غير معروف ... قالوا: ولا يجوز أن يقال إننا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية؛ لأنه إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، فهو إذا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً، والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجبا للرفع، لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع ... وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلّفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وحجتهم في ذلك قولهم: إن العامل هو الابتداء، والتعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر؛ لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبر، قياساً على غيره من العوامل، نحو (كان) وأخواتها و(إن) و أخواتها و(ظننت) وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في

(1) سورة الإسراء، الآية 110.

(2) سورة البقرة، الآية 115.

خبره فكذلك ها هنا وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان جميعاً في الخبر، فقالوا: لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له<sup>(1)</sup>.  
 وواضح مما سبق مدى استفحال الحجاج الكلامي والفلسفي بين قطبي النحو العربي ورؤية كل منهما نحو فلسفة عمل الرفع في المبتدأ والخبر، وهي بلا شك تتطوي على نوع من الإفراط الفلسفي العميق وراء تبرير الحركة الإعرابية.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد استفاض في شرح هذه المسألة وأمسك بمفاصلها الرئيسية وأجلاها تعليلاً بقوله: "قد جعلوا عامل الرفع في قولنا: زيد منطلق، الابتداء وحقيقة الابتداء جعل الاسم أولاً لثان، ذلك الثاني حديث عنه؛ وكونه أولاً لثان وصف فيه ومعنى معقول، وليس بلفظ"<sup>(2)</sup>.

ويقول أيضاً: "ما يعمل الرفع في الاسم المبتدأ، وهو تعريه من العوامل الظاهرة وما يجري مجراها، وذلك قولك: (زيد منطلق) فإنما عمل الرفع في (زيد) تعريه من العوامل اللفظية، وليس التعري بلفظ ك (إن) و(كأن) وإنما هو معنى، وقول الشيخ أبي علي: فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة، وإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه، إنما ضم إسناد الخبر إلى التعري بياناً لذلك؛ لأجل أن التعري من العوامل لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر؛ إذ الاسم لا يعرى من العوامل اللفظية إلا لأن يخبر عنه، فإن لفظ (زيد) من غير خبر مظهر أو مضمّر لم يكن مبتدأ، بل كان بمنزلة أن تصوت صوتاً، وذلك لا يكون له إعراب وإنما تقول: (زيد) وتسكت.

فلما كان التعري من العامل لا يحصل إلا مع إسناد الخبر ذكرهما جميعاً، فلا يجب أن يظن أن الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون فإنهم زعموا أنهما يترافعان كل واحد منهما يعمل الرفع في الآخر؛ ولأن الإسناد عامل غير التعري حتى كأن زيدا في قولك: (زيد منطلق) يرفع بعاملين فإنما العامل هو تعريه من العوامل اللفظية ك (إن) و(ظننت) وما جرى ذلك المجرى وهو معنى لا لفظ.

ولهذا كان الشيخ أبو الحسين يقول: عامل الرفع في الاسم المبتدأ تعريه من العوامل الظاهرة، وما يجري مجراها، ولا يذكر الإسناد؛ إذ قد علم أن التعري لا يكون إلا مع الإسناد لما ذكرت وأن الاسم لا يلفظ به مفرداً.

(1) كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص44-46.

(2) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، ص141.

فأما أن يكون قبله عامل نحو الفعل كقولك: (ضرب زيد) فلا يكون حينئذٍ مبتدأ؛ لأنه غير معرى من العوامل. وإما أن يكون مبتدأ مسنداً إليه الخبر نحو: (زيد منطلق) وما أشبهه، وإذا جاوزت هذين القسمين كان محالاً وكان اللفظ به جارياً مجرى التصويت<sup>(1)</sup>.

ويقول أيضاً: "وقد ذكرنا أن أصل الرفع أن يكون للفاعل، وأن المبتدأ فرع عليه ومشبه به، من حيث إن كل واحد منهما مخبر عنه فموجب الرفع غير عامله؛ لأن الموجب مشابهة المبتدأ للفاعل والعامل هو تعريه من العوامل كما أن موجب الإعراب في الأفعال المضارعة هو مشابهتها للأسماء على ما وصفنا، وعامله غير ذلك، فالرفع عامله وقوعه موقع الاسم، والنصب عامله (لن) والجزم (لم) ويسمى المبتدأ مسنداً إليه والخبر مسنداً كما يسمى الاسم الأول في قولك: (غلام زيد) مضافاً، والثاني مضافاً إليه"<sup>(2)</sup>.

هذا هو مجمل كلام عبد القاهر الجرجاني عن عامل الرفع في المبتدأ، ثم يواصل حديثه حول عامل الرفع في الخبر، فيقول: "اعلم أن خبر المبتدأ في قولك: (زيد ضارب) و(عمرو ذاهب) هو الثاني من الجزأين ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعاً إذا قلت: (زيد ضارب)، فإن (زيداً) يعمل فيه الرفع تعريه عن العوامل اللفظية، ثم إن التعري ومعموله الذي هو (زيد) يعملان الرفع في خبره الذي هو (ضارب) هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين"<sup>(3)</sup>، ونظيره عندهم قولك: (إن تضرب أضرب)، وذلك أن يعمل الجزم في الفعل الأول الذي هو (تضرب) ثم إن (إن) و(تضرب) يعملان جميعاً في فعل الجزاء الذي هو (أضرب) وهذا تشبيه حسن؛ لأجل أن فعل الشرط يقتضي فعل الجزاء فلا يتم (تضرب) إلا بـ(أضرب) كما أن المبتدأ يقتضي الخبر فلا يتم (زيد) إلا بـ(ضارب) وإنما قالوا: إن الابتداء الذي هو التعري من العوامل اللفظية يعمل في (زيد) ثم أنهما جميعاً يشتركان في رفع الخبر؛ لأجل أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما من صاحبه وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء أيضاً، وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه. وقد مثلوا هذا بالنار والقدر والماء، وذلك أن النار تعمل في القدر فتحمى ثم أنهما جميعاً يتناصران على العمل في الماء وإحمائه، فكذلك التعري يعمل في (زيد) في قولك: (زيد ضارب) ثم يعملان جميعاً في (ضارب) وهذا تمثيل يقصد به التقريب.

وبعد فإن الحقيقة تعود إلى أن التعري من العوامل يعمل في المبتدأ والخبر إلا أنه يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ، وبعد أن يعمل فيه من حيث إن الخبر لا يكون إلا بعد حصول المبتدأ والتعري من العوامل لا يتم إلا بعد الإتيان بالخبر ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد) ولم تجعل له خبراً لم يكن كلاماً يعتد به

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص178.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص179.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ص215-216.



فيجعل له إعراب فلما كان الابتداء لا يستقل إلا بعد حصول الجزأين جميعاً، جاز أن يعمل في كل واحد منهما. وكذا أن لما كان يقتضي الشرط والجواب، جاز أن يعمل فيهما، غير أنهم جعلوا المبتدأ شريكاً للابتداء في عمل الرفع في الخبر، لما ذكرت من أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يفارق أحدهما صاحبه فإذا كان كذلك وجب أن يقال: أن المبتدأ كالشريك للابتداء وكذا (إن) لا ينفصل من فعل الشرط؛ إذ لو قلت: (إن إذ تضرب) لم يجز ووجب اقتران أحدهما بصاحبه فلما كان كذلك، ثبت أن كل واحد منهما يقتضي الجزاء وإذا اقتضياه معا عملاً فيه معاً<sup>(1)</sup>.

"وأما موجب كونه علامة خبر المبتدأ الرفع فما ذكرنا من مشابهته الفاعل، قال الشيخ أبو الحسين: خبر المبتدأ جزء من الجملة مفتقر إليه فشابهه الفاعل" وقوى ذلك بأنه الجزء الثاني من الجملة، كما أن الفاعل كذلك ألا ترى أن مرتبة (منطلق) بعد (زيد) في قولك: (زيد منطلق) كما أن مرتبة الفاعل بعد الفعل (زيد) في قولك: (قام زيد) بعد (قام) لا قبله، فالذي أوجب له أن يكون مرفوعاً غير الذي عمل الرفع فيه، وذلك أن مشابهته للفاعل أوجبت أن تكون علامة الرفع بعامل ثم كان ذلك العامل ما وصفنا من الابتداء والمبتدأ. كما أن مشابهة يفعل وأخواته للاسم، أوجبت أن يكون له اختلاف آخر باختلاف العوامل، وتلك العوامل ثلاثة أشياء:

أولاً: عامل الرفع وقوعه موقع الاسم.

ثانياً: عامل النصب (لن).

ثالثاً: عامل الجزم (لم)<sup>(2)</sup>.

وقد نص عبدالقاهر الجرجاني على عامل معنوي جديد لم يتطرق له سيبويه وهو "أنك إذا قلت: (مَرَزْتُ بَزِيدَ الظَّرِيفِ)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا الظَّرِيفِ)، و(جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفِ)، فإنه يجر الظريف وما أشبهه بكونه صفة لمجرور، ويرفعه بكونه صفة لمرفوع، وينصبه بكونه صفة لمنصوب. وكونه صفة لمجرور أو مرفوع أو منصوب معني يعرف بالقلب، وليس للسان فيه نصيب"<sup>(3)</sup>.

وهذه الزيادة من عبدالقاهر الجرجاني للعامل المعنوي الثالث، تشير بلا شك إلى تفاعله الرفع مع فكرة العامل، خاصة المعنوي منه لأنه استقراض في استقراء وجوه العمل المعنوي في كلام العرب فوصل إلى ما وصل إليه النحاة الذين قبله، بل تعدى ذلك إلى أن استدرك عليهم هذا العامل الأخير، وهي بلا شك نظرة لعبد القاهر تسجل له في استيعابه لنظرية العامل وخوضه غمارها حتى أفضى إلى عامل جديد لم يتطرق إليه السابقون.

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص216-217.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص217-218.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ج1، ص180.

## الخاتمة:

- في ختام هذا البحث نستطيع أن نخلص إلى ما يأتي:
- أن ثقافة عبدالقاهر الجرجاني العلمية قد تعددت ممثلةً بين ثناياها مباحث في النحو، والبلاغة، واللغة، والإعجاز، ويشهد بذلك تلك القائمة الطويلة من أعماله في الفنون المختلفة.
  - لقد اتسم الجرجاني في منهجه النحوي بأنه تجاوز مسألة الطلاقة اللغوية أو الحكم بالصحة والفساد على التراكيب اللغوية كما فعل النحاة إلى البحث عن أسرار وجماليات وتذوق تلك التراكيب.
  - لم يصرح الجرجاني بمذهبه النحوي، والواضح أنه يميل إلى المدرسة البصرية لكونه يذكر النحاة البصريين في مؤلفاته كثيراً كسيبويه وأبي الحسن الأخفش والخليل وغيرهم حيث كان يذكرهم بقوله: "هذا ما ذهب إليه أصحابنا".
  - يتمتع الجرجاني بمقدرة فائقة في تحليل المسائل النحوية ومناقشتها بالحجج والبراهين والدلائل وترتيبه للأفكار والاستدلال بها وكشف دقائقها عن طريق البحث والتحليل والتمحيص ومما ساعده على ذلك ذوقه الرفيع وحسّه المرهف في تتبّع النصوص ونقدها.
  - اهتم الجرجاني بالقياس كثيراً، وله ألفاظ مرادفة عنده مثل الأصل، والمستمر والمطرّد، وهناك قياس الطرد وقياس الشبه كذلك. أما درجات الشذوذ عنده فهي تشمل الضعيف والمردود وما لا يعتد به، والقليل والمرفوض والنادر.
  - أما درجات المفاضلة فتشمل كلاً من الأغلب والأولى والأحسن والأكثر والأقيس والكثير الحسن والأشيع والأقرب والكثير الشائع.
  - لجأ الجرجاني إلى أساليب عديدة في طرح أفكاره النحوية منها أسلوب التساؤل والمحاورة والابتعاد عن التكرار والإطالة، كما لجأ إلى تفسير بعض الألفاظ التي تحتاج إلى ذلك.
  - أظهر البحث مدى مقدرة عبد القاهر في مزج علمي البلاغة والنحو كأنهما علم واحد لا غنى لأحدهما عن الآخر، إذ إنه يولي المعنى اهتمامه الأول ويعطيه الأهمية الأكبر في الجملة دون إغفال تام لقواعد النحو النظرية.

- أكد عبدالقاهر الجرجاني من خلال منهجه في التعليل أن النحو ليس بمعزل عن الواقع، وهذا واضح من خلال اعتماده على الأمثلة الحسية في التعليل إيماناً منه بأنها تعمل على قبول العلة وتسهل فهم المتعلم لكونها نابعة من الواقع.
- بين البحث أن عبدالقاهر الجرجاني كان يلجأ في تعليل بعض الظواهر والأحكام النحوية وفق مبادئ نفسية حيث استطاع أن يجمع في تعليقه بين الجانبين العملي العقلي من ناحية والبلاغي الذوقي من ناحية أخرى.

### المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، براوية حفص بن عاصم.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ/981م)، *معاني القراءات*، تحقيق ودراسة عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1992.
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت874هـ/1470م)، *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ت.).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ/1002م)، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، (د.ت.).
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد (ت681هـ/1282م)، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ/1344م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق رجب عثمان محمد، راجعه رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن (ت471هـ/1078م)، *العوامل النحوية*، تحقيق وشرح محسن محمد قطب معالي، ط2، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2010.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، *أسرار البلاغة*، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1991.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، *المقتصد في شرح رسالة الإيضاح*، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 2009.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، *دلائل الإعجاز*، تعليق وقراءة محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، جدة، 1992.

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، شرح الجمل في النحو، تحقيق خليل عبد القادر عيسى، ط 10، دار بن حزم، بيروت، 2011.
- الجرجاني، علي بن عبد العزيز (ت392هـ/1001م)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2006.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (ت816هـ/1413م)، التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت1983.
- الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلام (ت232هـ/846م)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1952.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت1068هـ/1657م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
- الحديثي، خديجة عبد الرزاق (ت1439هـ/2018م)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط 1، مطبوعات جامعة الكويت، 1974.
- الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت622هـ/1225م)، معجم الأدياء، ط3، دار الفكر، بيروت، 1980.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت748هـ/1374م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت379هـ/989م)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1973.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت337هـ/949م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط 3، دار النفائس، بيروت، 1979.
- الزركلي، خير الدين بن محمود (ت1396هـ/1976م)، الأعلام، ط 5، دار العلم للملايين، بيروت، 1980.
- السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الكافي (ت756هـ/1355م)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت.).

- ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري بن سهل (ت316هـ/929م)، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين القتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت581هـ/1185م)، *أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء*، تحقيق محمد إبراهيم البناء، ط 1، مطبعة السعادة، مصر، 1970.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت911هـ/1505م)، *الاعتراح في علم أصول النحو*، قرأه وعلق عليه محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت911هـ/1505م)، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت.).
- ضيف، شوقي (ت1426هـ/2005م)، *المدارس النحوية*، ط 7، دار المعارف، القاهرة، (د.ت.).
- أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد (ت645هـ/1247م)، *التوطئة*، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، 1973.
- عيد، محمد، *أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث*، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ/987م) *التكملة*، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ/786م)، *العين*، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط1، دار الرشيد، بغداد، 1986.
- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت646هـ/1248م)، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ/1045م)، *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*، تحقيق محيي الدين رمضان، ط3، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1984.
- كحالة، عمر رضا (ت1408هـ/1987م)، *معجم المؤلفين*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1975.

- كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (ت577 هـ/1181م)، *الإغراب في جمل الإعراب*، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دمشق، 1957.
- كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (ت577 هـ/1181م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1982.
- كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (ت577 هـ/1181م)، *لمع الأدلة في أصول النحو*، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، دمشق، 1971.
- كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577 هـ/1181م)، *نزهة الألباء في طبقات الألباء*، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، عمان، 1985.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت672 هـ/1274م)، *شرح التسهيل*، تحقيق عبد الرحمن السيد محمد بدوي المختون، ط، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (ت324 هـ/936م)، *السبعة في القراءات*، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1980.
- الملخ، حسن خميس سعيد، *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*، ط1، دار الشروق، عمّان، 2000.
- موسى، محمد عطا، *مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين*، ط1، دار الإسرء، عمّان، 2002.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوزّاق البغدادي (ت380 هـ/990م)، *الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم*، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1929.

## References:

- Al- Qur'ān alkarīm according to the narration of Ḥafṣ from 'Āṣim (in Arabic).
- Abū 'Alī al-Shalawbīn, 'Umar bin Muḥammad bin 'Umar (d. 645A.H. /1247 A.D), *al-Tawḥī'ah*, edited by Yusūf Aḥmad al-Muṭawwa', Dār al-Turāth al-'Arabī, Cairo, 1973.

- Abū Alī Al-Farisī, al-Ḥasn bin Aḥmad (d. 337 A.H./987A.D.), *al-Takmilah*, edited by Kāzīm Baḥr al-Murjān, ‘Alam al-Kutub, Beirut, 2<sup>nd</sup> edition, 1996.
- Al-Azharī, Abū Manṣūr Muḥammad bin Aḥmad (d. 370A.H./981A.D.), *Ma‘ānī al-Qira‘āt*, edited by ‘Īd Muṣṭafā Darwīsh wa ‘Aūḍ bin Ḥamd al-Qūzī, 1<sup>st</sup> ed, Dār al-Ma‘ārif, Cairo, 1991.
- Dayf, Shawqī (d. 1426 A.H. /2005 A.D.), *al-Madārs al-Naḥwiyya*, 7<sup>th</sup> edition, Dār al- Ma‘ārif, Cairo, (n.d.).
- Al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad (d. 748A.H./1374A.D.), *Siyar A‘lām al-Nubalā`*, edited by Shu‘ayb al-Arnā‘ūt wa Muḥammad Na‘īm al-‘Riqsūsī, 11<sup>th</sup> edition, Beirut, 2001.
- Al-Farahīdī, al-Khalīl bin Aḥmad (d. 170 A.H./786 A.D), *al-‘Aīn*. edited by Mahdī al-Makhzūmī wa Ibrāhīm al-Samarrā’ī , 1<sup>st</sup> edition, Dār al-Rashīd, Baghdad, 1986.
- Al-Ḥadīthī, Khadīja ‘Abd al-Razzāq (d. 1439A.H./2018A.D.), *al-Shāhid wa Uṣūl al-Naḥw fī Kitāb Sībawayh*, , 1<sup>st</sup> edition, Maṭbū‘āt, University of Kuwait, 1974.
- Ḥājī Khalīfa, Muṣṭafā bin ‘Abd Allāh (d. 1068A.H./1657A.D.), *Kashf al- Zunūn ‘an Asāmī al-Kutub wa al-Funūn*, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beiru, 199 2.
- Al-Ḥamawī, Abū ‘Abd Allāh Yāqūt bin ‘Abd Allāh (d. 622A.H./1225A.D.), *Mu‘jam al-Udabā`*, 3<sup>rd</sup> edition, Dār al-Fikr, Beirut, 1980.
- Abū Ḥayyān, Muḥammad bin Yusūf al-Andalusī (d. 754A.H./1344A.D.), *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab*, edited by Rajab ‘Uthmān Muḥammad , review by Ramazān ‘Abd al-Tawwāb, 1<sup>st</sup> edition, Mktabat al-Khānjī, Cairo, 1998.
- ‘Īd, Muḥammad. ‘*Uṣūl al-Naḥw al-‘Arabī fī Nazr al-Nuḥa wa Ra’ī ibin Maḍa’ wa Ḍawi’ ‘Ilm al-Lugha al-Ḥadīth*, 4<sup>th</sup> edition, ‘Alām al-Kutub, Cairo, 1989.
- Ibn Jinnī, Abū al-Fath ‘Uthmān (d. 392A.H./1002A.D.), *al-khaṣā’iṣ*, edited by Muḥammad ‘Alī al-Najjār, al- Mktaba al-‘Lmiyya, Egypt, (n.d.).
- Al-Jumahī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad bin Sallām (232A.H./846A.D.), *Ṭabaqāt Fuḥūl al-Shu‘arā`*, edited by Maḥmūd Muḥammad Shākīr, Maṭba‘at al-Madanī, Cairo, 1952.

- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir bin ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d. 471A.H./1078A.D.), *Asrār al-Balāgha*, edited by Maḥmūd Muḥammad Shākīr, Dār al-Madanī, Jeddah, 1991.
- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir bin ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d. 471A.H./1078A.D.), *al-Muqṭṣid fī Sharḥ Risālt al-Īdāḥ* edited by al-Shirbīnī Sharīda, Dār al-Ḥadīth, Cairo, 2009.
- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir bin ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d. 471A.H./1078A.D.), *Dlā`il al-I`jāz*, edited by Maḥmūd Muḥammad Shākīr, 3<sup>rd</sup> edition, Maṭba‘at al-Madanī, Jeddah, 1992.
- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir bin ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d. 471AH/1078A.D.), *Sharḥ al-Jumal fī al-Naḥw*, edited by khalīl ‘Abd al-Qādir ‘Īsā, 10<sup>th</sup> edition, Dār bin Ḥazm, Beirut, 2011.
- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir bin ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d. 471AH/1078A.D.), *al-‘Awāmil al-Naḥwiyya*, edited by Muḥsin Muḥammad Qutb Ma‘ālī, 2<sup>nd</sup> edition, Mu’assast Ḥuras al- Dawliyya, Alexandria, 2010.
- Al-Jurjānī, ‘Alī bin ‘Abd al-‘Azīz (d. 392AH/1001A.D.), *al-Wasāṭa bayna al-Mutanabī wa khuṣūmihi*, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm wa ‘Alī Muḥammad al-Bijjāwī, 1<sup>st</sup> edition, al-Mktaba al-‘Aṣriyya, Beirut, 2006.
- Al-Jurjānī, ‘Alī bin Muḥammad bin ‘Alī al-Zain (d. 816 A.H. / 1413 A.D.), *al-T`rifāt*. 1<sup>st</sup> edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1983.
- Kaḥḥāla, ‘Umar Riḍā (d.1408A.H. /1987 A.D), *Mu`jam al-Mu`allifīn*, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1975.
- Kamāl al-Dīn al-Anbārī, abū al-Barakāt ‘Abd al-Rḥmān (577 A.H. /1181A.D.), *Nuzhat al-Albbā’ fī Ṭabaqāt al- Udabā’*, edited by Ibrāhīm al-Sāmīrā’ī, 3<sup>rd</sup> edition, Mktabat al-Manār, Amman, 1985.
- Kamāl al-Dīn al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Rḥmān (d. 577A.H. /1181 A.D), *al-Inṣāf fī Masa’il al-khilāf bayna al-Naḥawiyīn al-Baṣriyīn wa-al-Kūfiyīn*, edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Hamīd, 4<sup>th</sup> edition, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Cairo, 1982.
- Kamāl al-Dīn al-Anbārī, abū al-Barakāt ‘Abd al-Rḥmān (d. 577A.H. /1181 A.D.), *Luma’ al-Adilla fī Uṣūl al-Naḥw*, edited by Sa’īd al-Afghānī, 2<sup>nd</sup> edition, Dār al-Fikr, Damascus, 1971.



- Kamāl al-Dīn al-Anbārī, abū al-Barakāt ‘Abd al-Rḥmān (577A.H. /1181 A.D.), *Nuzht al-Albbā’ fī Ṭabaqāt al- Udabā’*, edited by Ibrāhīm al-Samirā’ī, 3<sup>rd</sup> edition, Mktabat al-Manār, Amman, 1985.
- Kamāl al-Dīn al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Rḥmān (d. 577A.H. /1181 A.D.), *al-Ighrāb fī Jād al-I’rāb*, edited by Sa‘īd al-Afghānī, al-Jāmi‘a al-Sūriyyah, Damascus, 1957.
- Ibn Khaillkān, Abū al-‘Abbās Shams al-Dīn Aḥmad (d. 681A.H./1282A.D.), *Wafayāt al-A’yān*, edited by Iḥsān ‘Abbās, Dār Ṣādir, Beirut, 1994.
- Ibn Mālīk, Jamāl al-Dīn Muḥammad bin ‘Abd Allāh al-Ṭā’ī al-Jiānī (d. 672 A.H. /1274A.D.), *Sharḥ al-Tshīl*, edited by ‘Abd al-Rḥmān al-Sayyid wa Muḥammad Badaūī al-Makhtūn, 1<sup>st</sup> ed, Dār Hjr lil- Tibā‘a wa al-Nshr, Cairo, 1990.
- Al-Malkh, Ḥasan Khamīs Sa‘īd, *Naḍarīt al-T’līl fī al-Nahw al-‘Arabi bayna al-Qudamā’ wa al-Muḥdathīn*, 1<sup>st</sup> edition, Dār al-Shurūq, Amman, 2000.
- Ibn Mujahid, Aḥmad bin Mūsā bin al- ‘Abbās (d. 324 A.H. / 936 A.D), al-Sab‘a fī al-Qirā’āt, edited by Shawqī Dayf, 2<sup>nd</sup> edition, Dār al- Ma‘ārif, Cairo, 1980.
- Mūsā, Muḥammad ‘Atā, *Manāhij al-Daris al- Nahwī fī al- ‘Alām al- ‘Arabī fī al-Qarin al- ‘Ishrīn*, 1<sup>st</sup> edition, Dār a-Isrā’, Amman, 2002.
- Ibn Nadīm, Abū al-Faraj Muḥammad bin Ishāq al-Warrāq al-Baghdādī (d. 380 A.H. /990 A.D.), *al-Fihrist fī Akhbār al-‘Ulamā’ al-Muṣannifīn min al-Qudamā’ wa al-Muḥadithīn wa Asmā’ Kutubihim*, al-Mktaba al-Tijāriyya al-Kubrā , Cairo, 1929.
- Al-Qaysī, Abū Muḥammad Makkī bin Abī Ṭālib (d. 437A.H./1045A.D.), *al-Kashf ‘an wujūh al-Qirā’āt al-Sab’ wa ‘Ilaliha wa Hijajihā*. edited by Muḥyī al-Dīn Ramaḍān, 3<sup>rd</sup> edition, Mu’assast al-Risāla , Damascus, 1984.
- Al-Qfī, Abū al-Ḥasan ‘Alī bin Yusuf Jamāl al-Dīn (d. 646 A.H. /1248 A.D.), *Inbāh al-Rūā’ Alā ‘Anbāh al-Nuḥāh*, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, 1<sup>st</sup> edition, Dār al-Fikr al-‘Arabī, Cairo, 1986.
- Inb Sarrāj, abū Bakr Muḥammad bin al-Surī bin Saḥl (d. 316 A.H. / 929 A.D.), *al-Uṣūl fī al-Nahw*, edited by ‘Abd al-Ḥussāin al-Fatlī, 3<sup>rd</sup> edition, Mu’asast al-Risāla, Beirut, 1988.

- Sībawayh, Abū Bishr ‘Amr bin ‘Uthmān bin Qanbar (d. 180A.H. /796A.D.), *al-Kitāb*, edited by ‘Abd al-Salām Hārūn, 2<sup>nd</sup> edition, al-Hay`a al-Maṣriyya al-‘Amma lil- kitāb, Egypt, 1977.
- Al-Suhailī, Abū Al-Qāsim ‘Abd al-Raḥmān bin ‘Abd Allāh al-Andalusī (d. 581 A.H./1185 A.D.), *Amalī Al-Suhailī fī al-Nḥū wa al-Lughā wa al-Ḥadīth wa al-Fiqh*, edited by Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, 1<sup>st</sup> edition, Maṭba‘t al-Sa‘āda , Egypt, 1970.
- Al-Suyūfī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Rḥmān bin Kamāl al-Dīn (d. 911A.H. /1505 A.D.), *al-Iqtiraḥ fī ‘Ilm Uṣūl al-Naḥw*, edited by Muḥammad Sulīmān Yāqūt, Dār al-M‘rifa al-Jāmi‘iyya, Egypt, 2006.
- Al-Suyūfī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Rḥmān bin Kamāl al-Dīn (d. 911A.H. /1505 A.D.), *Bughyat al-Wu‘āh fī Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥāh*, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktaba al-‘Aṣriyya, Beirut, (d.n.).
- Al-Zabīdī, Abū Bakr Muḥammad bin al-Ḥasan (d. 379A.H./989A.D), *Ṭabaqāt al-Naḥwīyīn wa-al-Lughawīyīn*, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, 2<sup>nd</sup> edition, Dār al-Ma’ārf, Cairo, 1973.
- Al-Zajjājī, Abū al-Qāsim ‘Abd al-Raḥmān bin Ishāq (d. 337A.H./949A.D.), *al-‘Īdāḥ fī ‘Ilal al-Naḥū*, editing Māzin al-Mubārak, 3<sup>rd</sup> edition, Dār al-Nafā`is, Beirut, 1979.
- Al-Ziriklī , Khayr al-Dīn bin Maḥmūd (d. 1396 A.H. /1976 A.D. ), *al-A‘lām* , 5<sup>th</sup> edition, Dār al-‘Ilm lil Malāyīn , Beirut, 1980.